محضر الجلسة رقم 018

التاريخ: الثلاثاء 9 جمادى الأولى 1443هـ (14 ديسمبر 2021م).
الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيشين، الخليفة الثاني للرئيس.
التوقيت: ساعتان وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن عن افتتاح جلستنا هته.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس جلسة اليوم لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في التداول بشأن الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أحيل الكلمة للسيدة الأمينة لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيدة الأمينة.

المستشارة السيدة صفية بلفقيه، أمينة المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 7 دجنبر 2021 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 29 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 17 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 7 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الأمينة.

نشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول، الموجهة لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، حول "مستجدات الدخول المدرسي"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

في البداية، مع سؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "الدخول المدرسي".

الكلمة لأحد السيدات والسادة المستشارين عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد جمال الوردي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

مر الدخول المدرسي لهذه السنة في أجواء هيمن عليها استمرار جائحة كورونا وإكراهات التدابير الاحترازية والاحتياطات اللازمة المقررة من السلطات العمومية.

السيد الوزير،

ما هو تقييمكم للظروف التي تميز بها الدخول المدرسي؟

وهل كانت كفيلة بضمان الدخول مدرسي في مستوى مواجهة الإكراهات المطروحة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "التدابير المعتمدة لمواكبة الدخول المدرسي وتوفير الشروط الضرورية لإنجاحه"، لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

يعتبر قطاع التربية والتعليم من أهم القطاعات الاجتماعية، نظرا لارتباطه بكافة شرائح المجتمع، ولما له كذلك من انعكاسات على الوضعية الاقتصادية والاعتبارية للأسر والأفراد، ولكونه كذلك يعد مرآة حضارة وتقدم كل الشعوب والأمم.

انطلاقا من هذه الاعتبارات، نسائلكم السيد الوزير، عن الترتيبات والإجراءات التي اعتمدتها الوزارة من أجل ضمان دخول مدرسي جيد ما دمنا نسعى جميعا إلى تحقيق تعليم ذي جودة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "صعوبات الدخول المدرسي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

نسائلكم حول ظروف الدخول المدرسي لهذه السنة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه "مستجدات الدخول المدرسي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تميز الدخول المدرسي بقرارات حكومية أثارت ضجة مجتمعية، خاصة ذات الصلة بهيئة التدريس.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول تقييمكم للإصلاحات المواكبة للدخول المدرسي لهذه السنة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الخامس موضوعه "إنجاح الموسم الدراسي 2021-2022".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لإنجاح الموسم الدراسي 2021-2022، في ظل استمرار الإجراءات والتدابير الصحية التي فرضتها بلادنا لمواجهة جائحة كورونا "كوفيد- 19".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موضوعه "الدخول المدرسي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ألقت الجائحة بظلالها على قطاع التعليم، لكل ذلك، نسائلكم السيد الوزير عن ظروف وملابسات الدخول المدرسي الحالي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال السابع موضوعه "الدخول المدرسي".

والكلمة لأحد السيدات أو السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة.

المستشارة السيدة نائلة ميه التازي:

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة من أجل إنجاح الدخول المدرسي الجديد؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

السؤال الثامن موضوعه "الدخول المدرسي برسم الموسم الدراسي 2021-2022".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل إنجاح الموسم الدراسي الحالي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال التاسع موضوعه "التدابير المتخذة لإنجاح الموسم الدراسي الحالي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لإنجاح الموسم الدراسي الحالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال العاشر والأخير موضوعه "معيقات الدخول المدرسي 2021-2022".

والكلمة لأحد السادة المستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الدخول المدرسي عرف مجموعة ديال الاحتجاجات واحتقان مجموعة من الفئات التعليمية التي تطالب بالإنصاف.

نسائلكم عن التدابير المزمع اتخاذها لإقرار قانون أساسي خاص بالأسرة التعليمية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدات والسادة الكلمة الآن للسيد الوزير.

تفضل للمنصة.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

كما تعلمون، فقد اتخذت الوزارة تدابير وإجراءات تروم توفير الشروط اللازمة لإنجاح الدخول المدرسي الحالي وتأمين التحصيل الدراسي لجميع المتعلمات والمتعلمين والحفاظ على السلامة الصحية للمجتمع المدرسي، باعتباره أولى أولوياتنا، مع مواصلة سيرورة تنزيل المشاريع الإستراتيجية المتعلقة بأحكام القانون الإطار وملاءمة أحكام هذا القانون مع المحاور الإستراتيجية للنموذج التنموي الجديد لبلادنا.

وتماشيا مع البرنامج الحكومي، وانسجاما مع الإصلاح التنموي الذي تنشده بلادنا، والذي تعد المدرسة المغربية في صلب قاطرته لبلوغ أهدافه، اخترنا شعار الدخول التربوي لهذه السنة "**من أجل نهضة تربوية حقيقية لتحسين جودة التعليم**"، لما يختزله من دلالات عميقة، تعزز الرغبة في تحقيق نهضة تربوية حقيقية، تضمن تعليما ذا جودة ومردودية على جميع مستويات المنظومة التربوية ومع ما يفرضه الوضع الوبائي، الذي تعرفه بلادنا من تحديات.

وكما تعلمون، فقد صاحب الموسم الدراسي الحالي عدة تغيرات على مستوى تنظيم السنة الدراسية، من بينها على وجه الخصوص:

- إرجاء الدخول المدرسي إلى فاتح أكتوبر 2021، وذلك إثر تنظيم عملية تلقيح واسعة للتلميذات والتلاميذ المتراوحة أعمارهم بين 12 و17 سنة، تفعيلا لتوصية اللجنة العلمية المكلفة بالإستراتيجية الوطنية للتلقيح، والتي عرفت إقبالا مكثفا على مراكز التلقيح من طرف المتعلمين وأوليائهم.

وبهذه المناسبة، أدعو مجددا كافة مكونات المجتمع التربوي إلى الالتزام الواعي والمسؤول بالتدابير الوقائية ومواصلة الاستفادة من جرعات التلقيح، حيث اتخذت الوزارة ترتيبات لتسهيل هذه العملية، بتنسيق مع وزارة الصحة وباقي السلطات المعنية، وذلك لتفادي أي انتكاسة وبائية - لا قدر الله - علما أن العديد من الدول تواجه حاليا موجة وبائية خطيرة، بفعل ظهور متحورات جديدة؛

- ثانيا، إقرار نمط التعليم الحضوري بالنسبة لجميع الأسلاك والمستويات التعليمية، مع التقيد بالبروتوكول الصحي الذي أعدته الوزارة بتنسيق مع وزارة الصحة، والذي يكفل السلامة الصحية للمجتمع المدرسي؛

- ثالثا، إصدار مقرر وزاري محين لتنظيم السنة الدراسية 2021-2022 والذي شمل تغيير مواعيد الامتحانات الإشهادية والعطل المدرسية وإرجاء نهاية الموسم الدراسي إلى شهر يوليوز 2022، وذلك لأجل ضمان الاستفادة الكاملة لجميع المتعلمات والمتعلمين بجميع المستويات الدراسية من الحصص الدراسية المقررة، بما فيها حصص أنشطة الحياة المدرسية.

كما واصلت الوزارة بث الدروس المصورة عبر القنوات التلفزية إلى

حدود الانطلاق الفعلي للدراسة حضوريا، وكان يتم الإعلان يوميا عن شبكة برمجة للحصص المصورة التفصيلية الخاصة بكل قناة، وذلك من خلال بوابتها الإلكترونية الرسمية وصفحاتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذه الحصص المصورة يتم نشرها أيضا عبر المنصة الإلكترونية (TelmidTICE)، وكذلك تم بث برنامج إذاعي لتعلم اللغة الإنجليزية في إطار اتفاقية شراكة بين الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والمجلس الثقافي البريطاني بالمغرب (English time) على أمواج الإذاعة الوطنية أسبوعيا، من يوم الاثنين إلى يوم الخميس.

وستواصل الوزارة إنتاج المضامين الرقمية والدروس المصورة وتجويد آليات التعليم عن بعد، تحسبا لأي تطور في الحالة الوبائية ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات والمستشارون المحترمون،

بخصوص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالدخول المدرسي، وكما أعلنت الوزارة في بلاغات سابقة، وبمناسبة تقديم ومناقشة مشروع ميزانية القطاع أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر، فقد التحق أزيد من 8 مليون و700 ألف تلميذ وتلميذة بالمؤسسات التعليمية، وفق تدابير وقائية صارمة ودقيقة لضمان الحماية الفردية والجماعية بالوسط المدرسي، وبلغ عدد المسجلين الجدد بالسنة الأولى ابتدائي حوالي 800.000 تلميذ وتلميذة.

هذا، وقد سخرت الوزارة لاستقبال التلاميذ والتلميذات 11.685 مؤسسة تعليمية، منها 166 مؤسسة تعليمية جديدة بما فيها 30 مدرسة جماعاتية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

على مستوى تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي، تم اتخاذ كافة التدابير لانطلاق الموسم الدراسي في أحسن الظروف، وذلك من خلال تعزيز برامج الدعم الاجتماعي لفائدة التلاميذ، حيث استفاد أكثر من 4 مليون و700 ألف تلميذ وتلميذة من المبادرة الملكية "مليون محفظة"، وتم توسيع برنامج "تيسير" للدعم المالي المشروط للأسر ليشمل ما يناهز 2 مليون و600 ألف مستفيدة ومستفيد.

ومن أبرز مستجدات هذا البرنامج: تعميم آليات الأداء المتنقل لتنفيذ التحويلات المالية وإطلاق المرحلة التجريبية لربط الاستفادة من برنامج "تيسير" بالسجل الاجتماعي الموحد بجهة الرباط-سلا-القنيطرة.

ويبلغ عدد المستفيدين من خدمات الداخليات تقريبا 200.000 تلميذة وتلميذ، ويبلغ عدد المستفيدين من خدمات المطاعم المدرسية تقريبا 1 مليون و360 ألف تلميذة وتلميذ، ويبلغ عدد المستفيدين من خدمات النقل المدرسي حوالي 386.000 تلميذة وتلميذ، وقد تطورت خدمات النقل المدرسي بفضل التعاون والتنسيق الإيجابي مع المجالس الترابية المنتخبة ومع باقي الشركاء، وأغتنم هذه الفرصة لتجديد الشكر لكل الفاعلين لإسهامهم البناء في هذا المجال.

إلى ذلك، فقد واصلت الوزارة تنزيل الأوراش الإستراتيجية، من خلال إرساء تعليم أولي منصف ودامج وذي جودة، حيث يعرف هذا النمط من التعليم ارتفاعا في عدد المسجلين، إذ بلغ المجموع الوطني ما يقارب مليون طفل وطفلة، وتتوقع الوزارة أن يصل عدد المسجلين الجدد 75.000 طفل وطفلة.

ولتوفير بنية الاستقبال، تم فتح 3554 قسما إضافيا بمساهمة شركاء الوزارة، ولقد تم تحويل 560 مؤسسة تعليمية إلى مؤسسات تعليمية دامجة، لينتقل عددها إلى 2920 مؤسسة تعليمية دامجة على الصعيد الوطني وكذا تجهيز 810 قاعة بموارد خاصة بالتأهيل والدعم الموجهة لأطفال في وضعية إعاقة.

ولقد تم أيضا تعزيز شبكة "مدارس الفرصة الثانية" من الجيل الجديد، والتي تروم بالأساس إعادة التمدرس والتأهيل المهني لغير المتمدرسين والمنقطعين عن الدراسة، من خلال تعبئة 68 "مدرسة الفرصة الثانية الأساسية" و140 "مدرسة الفرصة الثانية الجيل الجديد"، وقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من الفرصة الثانية الأساس والجيل الجديد أزيد من 60.000 طفل وطفلة.

وبخصوص تنزيل المخطط التشريعي والتنظيمي للوزارة، فتهم هذه السيرورة تسريع وتيرة الإصلاح من خلال مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية والوثائق المرجعية، استهدفت بالأساس:

أولا، تطوير عمل المؤسسات التعليمية، من خلال تعزيز توسيع الدعم التربوي ومأسسة التعلم عن بعد، باعتباره مكملا للتعليم الحضوري وتحيين النظام الداخلي النموذجي وتضمينه نطاق التلميذ، يحدد حقوقه وواجباته، علاوة على تفعيل دور جمعية أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ، واعتماد نطاق للعلاقة بين الجمعيات المذكورة والمؤسسات التعليمية؛

ثانيا، ومن أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الإصلاح، تم إحداث الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها.

وفي مجال تحفيز الموارد البشرية، صادق مجلسكم الموقر على قانونين، يتعلق الأول بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين والثاني لإقرار المماثلة بين الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والأطر الخاضعة للنظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة، وذلك من خلال إخضاع الأطر النظامية للأكاديميات لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب قانون رقم 011.71.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

لقد حرصت الوزارة على بث دينامية حقيقية في الرياضة المدرسية، وخاصة من خلال تشجيع ممارسة الأنشطة الرياضية داخل الفضاءات الرياضية المتواجدة، وتحفيز الجمعيات الرياضية ومنح التربية البدنية والرياضة مكانة بارزة في البرامج الدراسية وتمكين التلاميذ الرياضيين من التوفيق بين الرياضة والدراسة، وذلك إيمانا منا باعتبار الرياضة المدرسية مشتلا لصناعة الأبطال الرياضيين القادرين على تنمية الرياضة الوطنية وتقوية حضور المغرب على الساحة الرياضية الدولية في مختلف التظاهرات الرياضية الفردية والجماعية.

أما على مستوى النموذج البيداغوجي، فقد همت المستجدات المناهج الدراسية برسم الموسم الحالي:

أولا، تفعيل الإطار المنهجي الوطني للتعليم الأولي وذلك من خلال المصادقة على 10 مجموعات تربوية جديدة للتعليم الأولي؛

ثانيا، إصدار طبعات جديدة لـ 13 كراسة مدرسية خاصة بسلك التعليم الابتدائي باعتماد منهاج جديد؛

ثالثا، بخصوص تدريس اللغة الأمازيغية، تم إصدار طبعتين جديدتين لكتابين مدرسيين للسنة الأولى حسب المنهاج الجديد لسلك التعليم الابتدائي.

وارتباطا بالجهود المبذولة للارتقاء بتدريس اللغة الأمازيغية، فقد بلغ عدد التلاميذ المستفيدين من اللغة الأمازيغية برسم الموسم الدراسي 2020-2021 ما مجموعه أكثر من 360.000 تلميذ وتلميذة، وتجاوز عدد الأقسام 18.000 قسم، وسيتم توظيف 400 مدرس ومدرسة برسم الموسم الدراسي الحالي؛

رابعا، تم إعداد منهاج جديد لسلك التعليم الثانوي الإعدادي، هم إصدار طبعات جديدة لكتابين خاصين بمادة التكنولوجيا للسنة الثانية إعدادي باللغة الفرنسية إلى جانب المصادقة على مجموعات تربوية جديدة باللغة الفرنسية، خاصة بالرياضيات وعلوم الفيزياء وعلوم الحياة والأرض بالسلك الإعدادي، ثم تم الرفع من عدد المؤسسات التعليمية التي تقوم بتجريب إدماج المهارات الحياتية في المناهج الدراسية، وتم أيضا التركيز على مستوى الأكاديميات على برامج التكوين المستمر للرفع من قدرات المدرسين لمواكبة مستجدات المنهاج الجديد للسلك الابتدائي، وتم أيضا تكوين 800 منسق ومنسقة في مجالات التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

وبخصوص الحياة المدرسية، ستواصل الوزارة العمل على تعميم العمل بمشروع المؤسسة بجميع المؤسسات التعليمية وتخصيص حيزا زمنيا لأنشطة الحياة المدرسية في استعمال زمن المتعلمات والمتعلمين في حدود 3 ساعات أسبوعيا في جداول حصص المدرسين والمدرسات المنخرطين في تنشيط الأندية التربوية، وأيضا الرفع من عدد الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية إلى 38.000 نادي تربوي، وتم أيضا استكمال إرساء مراكز التفتح الأدبي والفني، ليشمل جميع المديريات الإقليمية وتغطية 77% من المؤسسات التعليمية بخلايا الإنصات والوساطة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

وفيما يتعلق بورش تأهيل الموارد البشرية، أود التأكيد مجددا أنه لا يمكن تطوير المنظومة التربوية دون الاهتمام بالعنصر البشري وتحسين أوضاعه المهنية والاجتماعية، في إطار الحوار الاجتماعي التشاركي المنتج.

وفي هذا الإطار، وكما تعلمون، فقد قمت باستقبال الكتاب العامين للنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية مباشرة بعد تعييني على رأس الوزارة، وذلك من أجل التعبير عن إرادتنا الصادقة في إرساء المنهجية التشاركية التي سيتم اعتمادها في تدبير قضايا المنظومة التربوية ومأسسة الحوار من أجل مناقشة الملفات المطروحة والانخراط الجماعي في ورش تجويد الممارسة التعليمية.

منذ ذلك الوقت، عقدنا سلسلة من الجلسات الحوارية مع شركائنا الاجتماعيين في أجواء من الثقة المتبادلة، توجت بالجلسة الخامسة التي انعقدت صبيحة هذا اليوم الثلاثاء، حيث خلصت المناقشة إلى حصر عدد من الملفات والتقدم في التصور للحلول المناسبة لحل هذه الملفات.

والجدير بالذكر أن اللجنة التقنية تتكون من ممثلي الوزارة وممثلي الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية وممثلي الأساتذة أطر الأكاديميات، عقدت لقاء في وقت سابق، عبرت خلاله الوزارة عن استعدادها لتسوية هذا الملف في إطار مقاربة تشاركية، تروم إيجاد الحلول المبتكرة والملائمة.

هذا، وسنواصل هذه اللقاءات بشكل منتظم وبعزيمة قوية للخروج بتصور مشترك لما يخدم الأوضاع الاجتماعية والمادية والاعتبارية لنساء ورجال التعليم، أخذا بعين الاعتبار مستجدات قانون الإطار والنموذج التنموي الجديد والبرنامج الحكومي.

ويعد مشروع النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة من بين ملفات التي تم التداول في شأنها مع شركائنا الاجتماعيين، حيث تم الاتفاق على بعض الأهداف والمداخل التي سيتم اعتمادها كأرضية للشروع في الاشتغال عليه ابتداء من شهر يناير المقبل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

إن التنزيل الفعلي للنموذج التنموي يسعى من بين أهدافه وغايته الكبرى إلى الاستثمار في رأسمال بشري يتمتع بقدرات ومهارات عالية وإلى بناء مدرسة عمومية ذات جودة تضمن تعلم التلاميذ وتنمية قدراتهم وارتقائهم الاجتماعي، في أفق تحقيق مغرب الكفاءات.

وكخطوة أولى، تشتغل الوزارة على خطة وطنية للرفع من القدرات التكوينية لنساء ورجال التعليم، حيث قمنا هذه السنة بوضع شروط لانتقاء مرشحين لمباراة التوظيف الجهوي، تروم الاستثمار في تكوين الأساتذة على المدى البعيد، وتعزيز كفاءاتهم من أجل تحقيق الجودة المنشودة، كما برمجت

الوزارة في ميزانية سنة 2022 غلافا ماليا لتأهيل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، يصل إلى 220 مليون درهم كاعتماد أداء و100 مليون درهم كاعتماد التزام.

وفي هذا الصدد، قررنا أن ينطلق مسلسل الإصلاح ابتداء من هذه السنة، وذلك بجعل هذه المباريات فرصة لجلب أطر ذات مؤهلات قادرة على الانخراط في تنزيل أوراش الإصلاح وتحسين جودة التعلمات، وهكذا فقد تم اعتماد مقاربة ترتكز على أربعة مداخل من أجل تأهيل الموارد البشرية وتثمين مهن التربية والتكوين وتحفيز الأطر وهي:

أولا، تطوير تكوين الأساس، عبر تعميم مسالك الإجازة في التربية، في أفق جعلها رافدا أساسيا لولوج مهن التدريس في المستقبل؛

ثانيا، تعزيز معايير الانتقاء لاجتياز مباريات ولوج مهم التدريس، باعتماد مبدأ التميز والتفوق؛

ثالثا، تحسين جودة التكوين التأهيلي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، بغية تمكين المدرسين من الكفايات المهنية الأساسية لتجويد العملية التربوية؛

رابعا، وضع آليات للمواكبة والتكوين المستمر لفائدة الأساتذة الجدد وكذا الممارسين على امتداد مسارهم المهني، وقد خصصت الوزارة في إطار ميزانية سنة 2022، مبلغ 500 مليون درهم للتكوين المستمر.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة والمستشارات والمستشارون المحترمون،

إن ما حققته منظومة التربية والتكوين من منجزات هامة، وخاصة على مستوى توسيع قاعدة التعليم وتحقيق إلزامية الولوج، جعل الانتظارات تتجه بالأساس نحو تحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص والقضاء على الفوارق المجالية والاجتماعية، وخصوصا تحسين جودة التعليم التي لا ترقى إلى المستوى المأمول حسب ما أبرزته العديد من التشخيصات والتقويمات.

وفي هذا السياق، فإن الحكومة تستهدف التسريع ببلوغ المنعطف الحاسم نحو الجودة ووضع هذا التحدي في صدارة الأولويات، وهو ما تعمل الوزارة على تجسيده الفعلي من خلال تركيز تدخلاتها على تحسين مؤشرين جوهريين يتعلقان بالتقليص من الهدر المدرسي، من جهة، وبتعزيز التمكن من التعلمات والكفايات الأساس وتحسين المكتسبات الدراسية، من جهة ثانية.

وكما تعلمون، فإن هذه الأهداف لن تتحقق إلا باعتماد مقاربة تشاركية موسعة، تقوم على توسيع دائرة إشراك كافة الفاعلين والمتدخلين، علاوة على تكريس منهجية القرب ودعم الحكامة الترابية في إطار اللاتمركز الذي يتيح هامشا أكبر للمبادرة والابتكار.

ختاما، ونحن نراهن على تحقيق نهضة تربوية حقيقية، أجدد دعوتي لكل الفاعلين التربويين وعموم شركاء المدرسة المغربية إلى تكثيف جهود الإصلاح بنفس تعبوي تعاقدي يجدد ثقة الأسر والأجيال في مدرستهم، لتصبح بذلك قاطرة لإنجاح النموذج التنموي الجديد ببلادنا.

وشكرا على إنصاتكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب.

الآن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل أحد السيدات والسادة المستشارين.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لابد أن نؤكد باسم فريق التجمع الوطني للأحرار على أننا متفقون جملة وتفصيلا مع مضمون جوابكم، مبرزين أهمية ما تحقق من إنجازات في هذا الإطار، بحيث أضحى القطاع ورشا مفتوحا من خلال تنزيل عدد من الإجراءات الإصلاحية التي همت تفعيل التوصيات التي جاءت بها الرؤية الإستراتيجية التي تضمنها تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين، والذي ينشد بناء مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة، وبالتالي الارتقاء بالفرد والمجتمع، بدءا بالمصادقة على القانون الإطار 51.17 المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وانتهاء بتنزيل مضامينه بمنهجية أثارت العديد من الإشكاليات.

وهي مناسبة لكي نهنئكم فيها باسم فريق التجمع الوطني للأحرار على سرعتكم في مباشرة ورش إصلاح هذه المنظومة المتهالكة، والتي كانت تنقصها الجرأة السياسية مشيدين باستباقيتكم في فتح نقاش مباشر مع النقابات، دشنتم من خلالها مرحلة جديدة من الحوارات القطاعية، طبعتها لغة الصراحة الموسومة بالنضج والرقي في التعاطي مع إشكالية التعليم، بعيدا عن المحاباة وعن المصالح الفئوية والحسابات السياسية والنقابية.

مثمنين قراركم بتخفيض سن الولوج إلى مباريات أطر الأكاديميات إلى 30 سنة، وهي مبادرة محمودة نعتز بها وتبقى بالنسبة إلينا مقدمة لتحسين جودة التكوين في أفق إصلاح المدرسة العمومية، حيث مرت أجواء المباراة المنظمة في هذا الإطار يوم السبت الماضي في جو مسؤول، عرف مشاركة واسعة جدا للشباب، اتسمت بالصرامة والجدية، حيث جاءت ضدا على كل ما يقال في الشق المرتبط بتحديد شروط ولوج مهنة التعليم وبأنه غير مناسب وغير شعبي، مؤكدين أن مثل هذه القرارات لن يظهر أثرها الإيجابي على المنظومة التعليمية إلا بعد مرور سنوات.

وبالتالي، نرى أن الردود التي صاحبت القرار تبقى غير موضوعية

ومبنية على خلفيات سياسية وإيديولوجية متجاوزة، لم تكن لها في يوم من الأيام أي نية صادقة للإصلاح، لتبقى، من وجهة نظرنا، مجرد حملات دعائية ترتكز على مواقف مسبقة، أطرتها احتجاجات جاءت بخلفيات أخرى تحاول يائسة فرملة القرارات الإصلاحية للحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

من الطبيعي أن يحظى قطاع التعليم بكثير من الاهتمام، فهو ثاني قضية وطنية بعد الوحدة الترابية لبلادنا، ولأننا كأحزاب وطنية مسؤولة، وفي إطار الأغلبية الحكومية التي بوأتنا نتائج الانتخابات العامة الأخيرة موقع الصدارة، راهنا في حملاتنا الانتخابية على البعد الاجتماعي، فطبيعي أن نجد التعليم قضية مركزية في توجهات البرنامج الحكومي، باعتباره المدخل الأساس لتثمين الرأسمال البشري ومفتاحا لكل المعضلات الاجتماعية.

ولأن المغرب راهن على ولوج مجتمع المعرفة في النموذج التنموي الجديد، على أمل تخرج جيل جديد يرفع التحديات ويساهم في بناء دولة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي، لذلك، فإننا نطالب باسم فريقنا بضرورة تحقيق النجاح المطلوب في مجال التربية والتعليم، بدءا بتقريب أبناء سكان القرى من المدرسة حتى يستطيع مجال التعليم تحقيق أهدافه في الولوج العادل لها، مع تحفيز رجال التعليم الذين يشتغلون في الأرياف والجبال والمناطق النائية.

فبدون ذلك لا يمكن جني الأهداف المطلوبة، مشددين ضرورة تدخل الدولة بمعية كافة الشركاء لتعبئة كل جهودها لإنجاح هذا التحدي، خاصة وأن العالم القروي يعاني من اختلالات كثيرة إن على مستوى التجهيزات والبنيات التحتية والموارد البشرية والاكتظاظ، أو على مستوى أوضاع الساكنة في الأرياف، منها على وجه الخصوص، برنامج "تيسير" والذي يعرف اختلالات كبيرة، بحيث أن بعض الأقاليم وعائلاتهم لم يتوصلوا بعد بالكتب التي ضمنها برنامج "مليون محفظة"، على سبيل المثال إقليم خنيفرة.

كما أثير اهتمامكم حول البناء المفكك الذي لازال قائما في العالم القروي، وهذا لا يشرفنا جميعا، وبالتالي يجب الإسراع في القضاء عليه، كما أن حطب التدفئة لا تتوفر عليه المؤسسات التعليمة بأقاليم الأطلس المتوسط وبجهة بني ملال-خنيفرة عموما، أطفال يعانون داخل مؤسساتهم التعليمية من البرد القارس، مدارس شامخة وقديمة تنتظر الإتمام والإصلاح منذ قرابة أربعين سنة، نموذج مدرسة اسيغدن بجماعة القباب إقليم خنيفرة.

والسيد الوزير، أؤكد على أن هاذ المدرسة أربعين سنة وهي تعاني وهي تسيء لكل المتدخلين، وأخيرا المدارس المهجورة التي تكاثرت وأصبحت مرتعا للتسكع والفوضى، لذلك نرى أن مشروع المدارس الجماعاتية في العالم القروي لحدود اللحظة هو البديل في أفق تعميمه وتطوير أدائه.

ولا يحق لنا، السيد الوزير، أن نفشل مرة أخرى - لا قدر الله - لأن آمال المغاربة معقودة على هذه الحكومة في فصل هذا التباين.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص إقرار الأمازيغية في التعليم بعد سنوات من فرض...

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

شكرا.

الكلمة الآن دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا للسيد الرئيس.

أولا، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة ننوه بما تحقق في هذا القطاع وعلى كل المستويات، بقيادة جلالة الملك وبتوجيه منه وبانخراط جميع مكونات الشعب المغربي؛

ثانيا، من هاذ المنبر نتوجه بتحية تقدير واحترام إلى كافة نساء ورجال التعليم عن المجهودات الجبارة التي يبذلونها، من أجل تعليم وتربية أبنائنا وعلى التضحيات الجسام التي يقومون بها؛

ثالثا، أهنئكم، السيد الوزير، على البرنامج الطموح الذي سطرتموه في هذا القطاع، ونتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح في إنجازه.

نهنئكم كذلك على كل التدابير والإجراءات التي قمتم بها، والتي ضمنت دخولا مدرسيا جيدا هذه السنة، إلا أنه أود بنفس المناسبة أن أثير بعض المعيقات التي لازال الدخول المدرسي يعرفها كل سنة وهي كما يلي:

هناك معيقات على مستوى تدبير الموارد البشرية، بحيث نسجل على أن..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

إذا كانت القطاعات الاجتماعية تشكل أولوية في عمل هذه الحكومة ومكوناتها، فطبيعي أن تجعل التعليم قضية مركزية في توجهات برنامجها الحكومي، باعتباره مدخل الأساس لتثمين الرأس المال البشري، بحكم أن

بلادنا تراهن على ولوج مجتمع المعرفة لكي يكون التعليم عصب النموذج التنموي الجديد.

رغم هذه الآمال، إلا أننا لا نخفي أن وضعية قطاع التعليم ببلادنا تدعو لكثير من القلق، قلق يعززه اقتناعنا الكبير أن لا مستقبل لوطننا إلا بالاستثمار في العنصر البشري، وهو ما لا تحققه بكل أسف منظومة التعليم الوطنية، حيث أصبحت المدرسة العمومية على هامش التنمية، ولم تعد تلك البوابة التي تحقق الارتقاء الاجتماعي.

السيد الرئيس،

لقد تعبنا جميعها من تكرار المشاكل البنيوية بقطاع التعليم المتمثلة في الاكتظاظ ونقص الموارد البشرية والوسائل الديداكتيكية الحديثة وتأهيل المؤسسات المدرسية، التي أضحى الكثير منها غير صالحة للتدريس، فضلا عن النقص الحاد في الإطعام والنقل المدرسي، وسوء انتشار المؤسسات التعليمية، مما يسهم في ارتفاع الهدر المدرسي خاصة في صفوف الفتاة القروية.

لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي تلقينا باعتزاز كبير تعيين جلالة الملك لوزير كان يرأس اللجنة الملكية لإعداد النموذج التنموي ومطلع على الأعطاب البنيوية التي يعيشها القطاع، وهو ما نتطلع ليشكل أداة فعالة من أجل الرفع من وتيرة التعميم التدريجي للتعليم الأولي، الذي يعتبره جلالة الملك، حفظه الله، بمثابة الأساس الذي ينبغي أن ينطلق منه أي إصلاح لنظام التعليم، اعتبارا للإمكانيات التي يوفرها للأطفال في اكتساب العديد من الكفاءات الذاتية والقدرات المعرفية والرفع من جودة تكوين الأساتذة لتعزيز كفاءتهم والعمل على توسيع العرض المدرسي، عبر فتح المزيد من المؤسسات التعليمية الجديدة، والمدارس الجماعاتية بالعالم القروي، حيث يستقبل التلاميذ في مدرسة جيدة بدل فصول مدرسية معزولة.

السيد الرئيس،

إن الأهداف التي جاءت بها الحكومة وضمنتها ببرنامجها الحكومي للرقي بقطاع التعليم ببلادنا هي وفاء مكونات الأغلبية بما تعهدت به أمام الشعب المغربي، وهي نقطة قوة من بين النقاط القوية الأخرى التي تشمل مجالات متعددة تهدف الحكومة إلى إصلاحها والرقي بها، حتى تكون في مستوى تطلعات الشعب المغربي التواق إلى القطع مع 10 سنوات من ارتجالية البرامج وضعف الحكامة وانسداد أفق الإبداع في تحقيق الأهداف وتحقيق الوعود.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نؤمن أن تكاثف جهود الحكومة والمؤسسات والنقابات والجمعيات وكل الأطراف التي لها علاقة بمنظومة التربية والتعليم سيسهم - لا محالة - في التصدي بشكل حازم في الممارسات التي تسيء إلى العملية التربوية برمتها، من قبيل عدم الانضباط وعدم احترام المسؤوليات والغش والعنف والتحرش والهدر المدرسي وغيرها من الصور التي تخدش صورة المغرب وطنيا ودوليا.

الحكومة منكبة بكل تأكيد على إيجاد حلول في إطار المنظومة الجديدة للتعليم، ونحن نؤمن أن مسار الإصلاح يجب أن يبدأ وبشكل مستعجل لإخراج كل المراسيم المتعلقة بالقانون الإطار 51.17، الذي صادقت عليه كل المكونات الحزبية والنقابية في بلادنا، مسنودة بالرؤية الإستراتيجية للمجلس الأعلى للتعليم، حيث يعد صدور هذا القانون سابقة في تاريخ المغرب، فلأول مرة يصدر قانون منظم لقطاع التربية والتعليم عن المؤسسة التشريعية منذ إحداث البرلمان بغرفتيه، ليجسد تعاقدا وطنيا يلزم الجميع ويلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته.

لهذا، فإننا ندعو الحكومة وما تتوفر عليه داخل مكوناتها من كفاءات ورؤية وغيرة وطنية أن تعمل على تحليل خلاصات النقاش المجتمعي حول التعليم ببلادنا والدور المهم الذي يمكن أن تلعبه آليات الحكامة التي وضعها قانون الإطار لمراقبة وتتبع إصلاح المنظومة، وفي مقدمتها اللجنة الوطنية بتركيبتها التعددية، التي يرأسها السيد رئيس الحكومة، بلجانها الدائمة المتخصصة، حيث أن خارطة الطريق التي تمت المصادقة عليها من قبل هذه اللجنة كانت لتتبع هذا قانون الإطار.

لكل هذا، نتساءل عن مآل هذه المنظومة الحكاماتية ومتى سيتم تفعيلها؟ وهل حددت الحكومة أفقا زمنيا لعقد اللجنة الوطنية واستئناف أشغال لجانها المتخصصة؟ وما مآل مشاريع القوانين التي تم اعتمادها لمواكبة وتتبع الإصلاح كمشروع قانون التعليم المدرسي ومشروع قانون التكوين المهني ومراجعة الظهير المحدث للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؟

السيد الرئيس،

لقد نص دستور 2011 في المادة 31 منه على أن مسؤولية استفادة المواطنات والمواطنين للحصول على تعليم عصري وذي جودة تتحملها الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فحسب منطوق هذا الفصل فهذه الجهات مسؤولة على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب هذه الاستفادة، ونص في ذات الفصل على مسؤولية الدولة والجماعات الترابية في ضمان استفادت المواطن من التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية.

لذا نتساءل، السيد الوزير، أين وصل التنسيق مع الجماعات الترابية في تنزيل التدابير المتعلقة بتفعيل سياسة اللامركزية واللاتمركز التي تتعلق بالمنظومة التعليمية على المستوى الترابي؟

السيد الرئيس،

تساؤلنا اليوم هو تساؤل من منظور المسؤولية المشتركة ضمن مكونات الأغلبية الحكومية ومن أجل تجويد المنظومة الترابية والتكوين، التي يعتبرها جلالة الملك نصره الله ثاني أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الحركي.

السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تفاعلا مع جوابكم، نسجل في الفريق الحركي واللحظات المعززة بالاقتراحات التالية:

أولا، نعتبر أن إصلاح منظومة التربية والتكوين ببلادنا هي قضية وطنية ثانية بعد قضية الوحدة الوطنية، لذا فالأمر يتطلب تأدية وطنية شاملة وانخراط جميع مكونات المجتمع المغربي، ويجب أن يبقى بعيدا عن المزايدات والحسابات السياسوية الظرفية الضيقة وبعيدا عن منطق التموقعات في الأغلبية أو المعارضة أو الاستقواء بالقوة العددية العابرة؛

ثانيا، نعبر في فريق الحركي مجددا عن أسفنا وحسرتنا على قرار الحكومة المتسرع المتعلق بفرض شروط جديدة لاجتياز مباريات التوظيف في قطاع التعليم، بتسقيف سن الولوج إلى التوظيف في 30 سنة، في خرق واضح لمبدأ تكافؤ الفرص ولمقتضيات النظام الداخلي أو النظام الأساسي للوظيفة العمومية، ونأمل أن تستحضر الحكومة مصالح مليون شخص من حاملي الشواهد تبخرت آمالهم في التوظيف، معبرين أن قناعتنا أن نزاهة وشفافية المباريات يظل السبيل الأمثل لتحقيق الكفاءات المنشودة، علما أن الواقع أثبت أن مباريات السبت الماضي لم تسجل شعارات الحكومة لا من حيث الكم أو النوع.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، كما ننتظر ترجمة التزامات الوعود التي أعلنتها الأحزاب الممثلة في الحكومة في مشروع قانون المالية للسنة المقبلة، لكن للأسف لم نسجل ذلك، إذ تنكرت الأغلبية الحكومية لوعودها لرجال ونساء التعليم المتعلقة بالرفع من أجورهم، وكذلك فعلت مع أطر وأساتذة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين الذين لا يزالون ينتظرون إيجاد حل للملفات العالقة والإدماج الموعود في الوظيفة العمومية؛

رابعا، واستحضارا لخصوصية المناطق القروية والجبلية والإشكاليات البنيوية التي تعرفها المنظومة التربوية في هذه المجالات، نجدد التأكيد في الفريق الحركي على ضرورة بلورة مخطط تربوي موجه لهذه المناطق، مخطط يرتكز على تعميم المدارس الجماعاتية والنقل المدرسي والتحفيز المادي للموارد البشرية القطاعية للعمل في هذه المناطق النائية والصعبة.

خامسا، السيد الوزير، آن الأوان لانخراط الوزارة في المطلب الوطني المتعلق بتدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الأساسي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على عرضكم.

السيد الوزير،

إن إصلاح منظومة التعليم في نظرنا كفريق لا تكتفي بخطط واستراتيجيات متسرعة تستجيب إلى إكراهات ظرفية فقط، بل تقتضي توفير الإرادة السياسية الكاملة في بلورة سياسات عمومية تجعل من منظومة التعليم مجالا للاستثمار المعرفي، ويمكن من تعزيز مبدأ المواطنة وإرساء دعائم المدرسة الجديدة تربية وتكوينا.

ونعرف كذلك أن قانون المالية لسنة 2022 خصص أزيد من 62 مليار للتربية الوطنية والتعليم الأولي، أي بزيادة 1.6% مقارنة بسنة 2021، لكن هذا الارتفاع في ميزانية القطاع لا يوطد حسن تدبير جميع مرافق المنظومة بجميع جهات المملكة لإصلاح ما يمكن إصلاحه في هذا القطاع.

ومن جانب آخر، وعلاقة بجائحة "كوفيد-19"، اتضح بالملموس الغياب التام لتكافؤ الفرص بين المجال الحضري والمجال القروي، وبين جميع جهات المملكة وبين التعليم العمومي والخصوصي، وأعمقها الشرخ الرقمي بين الفئات المستهدفة من التلاميذ والطلبة والأسر وضعف التجهيزات التقنية بالنسبة للمؤسسات التعليمية وافتقار الكثير منها إلى تجهيزات التكنولوجيا الحديثة لمواكبة التعليم عن بعد، الذي أصبح آلية رئيسية لتفادي انقطاع الدراسة تحت أي ظرف كان.

السيد الوزير،

لقد فوجئنا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين بالقرارات الارتجالية والمتسرعة التي أصدرتها الوزارة، وآخرها القرار القاضي بتحديد السن الأقصى لاجتياز المباراة الخاصة أو المباريات الخاصة في قطاع التربية الوطنية في 30 سنة، معللة أن اتخاذ هذا القرار هو المراهنة على الشباب من أجل تجويد المنظومة التربوية، وهذا في نظرنا مخالف لقانون الوظيفة العمومية ومخالف أيضا للقانون الأساسي لأطر الأكاديميات، وأيضا هو مخالف لدستور المملكة في الفصل 31 منه، الذي يعتبر الحق في الشغل مضمونا والولوج إلى الوظائف العمومية حسب الاستحقاق وليس حسب السن السيد الوزير.

وبالتالي، في نظرنا يشكل هذا القرار مساسا بالحق في العمل وحرمان فئة عريضة من حاملي الشهادات من المشاركة في المباريات وتفويت عليهم

فرصة الولوج إلى سوق الشغل وتحقيق ذاتهم مع حفظ كرامتهم، وهذا يتنافى مع هدف الارتقاء المجتمعي الذي نطمح إلى تحقيقه جميعا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس،

في البداية لا يسعنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا التنويه بالمقاربة التشاركية والانفتاح الذي نهجتموه، السيد الوزير، منذ تعيينكم، إذ أننا نعتبر أن النقابات شريك أساس، لذلك ينبغي أن يتم الحوار معها وإشراكها في تدبير القطاع.

إن التشخيص الدقيق لوضعية التعليم في المغرب يتطلب الوقوف على مختلف مكونات هذا النظام والمتعلقة خاصة بوضعية المؤسسات التعليمية، المنهاج التعليمي ووضعية الموارد البشرية، طرق استغلالها وتدبيرها، وهي وضعية يمكن وصفها بالمقلقة، بالنظر لتذييل المغرب لسلم التصنيف العالمي في مؤشر التربية والتكوين.

السيد الوزير،

إننا إذ نثمن ارتفاع الميزانية في هذا القطاع، إلا أن هذا الارتفاع لا يعكس منظور الإصلاح الشمولي، حيث أن الخصاص المرصود بالنسبة للأساتذة يقدر بـ 30.000 مدرس، وهو ما يؤدي إلى ضم ودمج الأقسام وإلغاء التفويج واستكمال ساعات مؤسسات تعليمية أخرى والزيادة في الأقسام المشتركة، وبالتالي تدني جودة التعليم، كما أن ضعف البنيات التحتية وخاصة في العالم القروي والظروف الصعبة التي يعيشها الأستاذ، ناهيك عن أزمة تنقل التلاميذ، كلها معيقات تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الهدر المدرسي.

لذلك، نهيب بالسيد الوزير إلى إعمال عملية الإصلاح بشكل هيكلي على المستوى البيداغوجي والتربوي والبنيوي وإعادة النظر في مجموعة من الاستراتيجيات التي لم تثبت فعالياتها، في إطار شامل يسمح بانفتاح المدرسة على محيطها الخارجي، وتكثيف الشراكات وتنويعها مع مختلف الفاعلين والمعنيين بهذا القطاع من أجل ربح رهان الجهوية المتقدمة وتماشيا مع ما جاءت به مضامين النموذج التنموي الجديد.

ختاما، لا يسعنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا المطالبة بتسوية ملف أساتذة الزنزانة 9 وكذا حل مشكل ترقية الأساتذة المتأخرة، ونعتبر أن مشكل المتعاقدين مازال أحد القضايا التي تحتاج للإنصاف، لأنه يكرس الهشاشة داخل المنظومة التعليمية، لذلك ندعو إلى حل عاجل لهذا الملف بما يضمن الإنصاف وإلى جعله في مقدمة أولويات عمل الوزارة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أود، السادة الوزراء، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن نهنئكم على الثقة المولوية المتجلية في تكليفيكم بتدبير قطاع حيوي ومصيري، قطاع التعليم والرياضة، قطاع يستحق الآن مساندة الجميع.

السيد الوزير،

التعليم هو أساس التنمية البشرية، وهو ركيزة تطور الشعوب، في المغرب عانى قطاع التعليم، عانى، السيد الوزير، منذ سنوات من أزمة خانقة، 9% فقط من خريجي المدرسة العمومية كيتوفرو على مستوى جيد في الرياضيات والعلوم حسب الدراسة الاستقصائية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والتعليم العالي حول البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلاميذ، وهاذ الشي راه بينته أيضا المعطيات الصادمة التي جاء بها تقرير النموذج التنموي الجديد.

السيد الوزير،

هناك فرق كبير بين مستوى التعليم الخاص والعام واللي كيمثل ما يعادل 4 سنوات من الدراسة، حسب نفس المصدر، دراسة المجلس الأعلى التي صدرت في 30 نوفمبر.

وباش نقلصو من هاذ الفرق، وجب خلق دينامية جديدة لدعم مؤسسات التعليم العمومي، وهناك مبادرات خلاقة وجيدة في هذا الإطار، واللي كتستحق التنويه، السيد الوزير، مثل نموذج ثانوية التحدي (Lycée Attahadi) الممول من طرف "وكالة حساب تحدي الألفية"، أتكلم هنا، السيد الوزير، على (L'Agence Millennium Challenge Account-Morocco) والبرنامج الذي اعتمد على تمكين أطر وكوادر الثانويات المستهدفة وخلق فضاءات التعلم بالملاحظة وتطوير آليات التعلم الإبداعي.

السيد الوزير،

إن الرفع من مستوى التعليم هو تحدي كبير، مسؤولية عظيمة، وراه

احنا واعيين، السيد الوزير، بضخامة هاذ التحدي، ونريد أن نؤكد دعمنا للمبادرة الإصلاحية الجذرية والتدريج للتعليم، بدءا بأوراش الاستثمار في الموارد البشرية وتشبيب الكوادر، لنصل إلى منظومة متطورة تنافس البلدان الأكثر تقدما.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك

السيد الرئيس، نقطة نظام.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل سيدي.

المستشار السيد نور الدين سليك:

.. العداد ما حبسش على الرغم من أنها حبست، العداد كان خاصو يحبس في 2:52 وما بغيناش ندبرو نقطة نظام في لحظتها، قلنا لربما غادي تستدرك، يستدرك باش نتبعوه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على التنبيه السيد الرئيس.

الإخوة في (la régie) الله يعطيكم الستر إلى ما عاودو ردو لنا العداد بالنسبة للتوقيت ديال الفريق.

تفضلي السيدة المستشارة، 2 دقائق و52 ثانية.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد كنتم على رأس لجنة النموذج التنموي التي وقفت على الأزمة البنيوية للمنظومة التعليمية، واليوم أنتم على رأس هذا القطاع الذي يعتبر المدخل الأساسي لتسريع وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

صحيح، هو إرث ثقيل، السيد الوزير، فكل مخططات الإصلاح السابقة كانت لها تكلفة ضخمة على المالية العمومية وعلى الزمن التنموي، دون نتائج حقيقية تذكر، حيث ظلت بلادنا في أدنى التصنيف الدولي، كما تشير إلى ذلك المؤشرات الصادمة والواقع الكارثي للتعليم، خاصة في العالم القروي، إذ ظل تعميم التعليم والقضاء على الأمية ومدرسة القرب ومحاربة الهدر المدرسي والقطع مع الاكتظاظ، رغم المجهودات المبذولة، مجرد شعارات بعيدة المنال، بل تعمقت الأزمة أكثر مع خيار فرض هشاشة شغلية تمييزية بين صفوف الأسرة التعليمية عن طريق فرض التعاقد وعدم التفاعل السريع مع مطالب نساء ورجال التعليم على اختلاف فئاتهم، وزاد الأمر تأزما قرار تسقيف سن الولوج إلى مهن التدريس في 30 سنة وتكبيله بشروط تعجيزية.

السيد الوزير،

ليس لدينا أي شك في إرادتكم القوية للنهوض بمنظومتنا التعليمية وتكوين جيل جديد من المتعلمات والمتعلمين القادرين على رفع كل التحديات، وإذ تثمن الجامعة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل عاليا هذه الروح التي لمسناها من أجل مأسسة الحوار والتي حلحلت العديد من الملفات العالقة، في انتظار إخراج النظام الأساسي لنساء ورجال التعليم، فإننا نعتبر في الاتحاد المغربي للشغل أن ترجمة هذه الإرادة لن يتحقق إلا من خلال:

- مأسسة الحوار الفعال الذي بدأتموه، ونتمنى أن يستمر بالشكل الذي يساعد على إيجاد الحلول الناجعة؛
- التسريع بإزالة الاحتقان وسط رجال ونساء التعليم والرقي بمكانتهم وتسوية أوضاعهم وإنصافهم مع قرارات جريئة تعيد بناء الثقة وتؤسس لمراقبة تشاركية جديدة في تدبير الشأن التعليمي؛
- إعادة النظر في البرامج والمناهج التعليمية بشكل يجود في منتوجنا التعليمي ويجعله متطورا فعالا متنوعا، قابلا للقياس وفق مؤشرات علمية، مبنية على الإنصاف وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والمجالية والحكامة.

وسيظل موقفنا في الاتحاد المغربي للشغل ثابتا، ألا وهو الحق في تعليم عمومي مجاني بجودة عالية لجميع المغاربة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارين،
أخواتي المستشارات،

إن كل من يناقش مشكلة التعليم ببلادنا لابد وأن يتوفر على الشجاعة والجرأة الكاملة ليقف على واقعه، حتى يتسنى البحث عن حلول جذرية والابتعاد عن كل ما هو ترقيعي، فلم يعد مقبولا هدر الزمن فيما هو مؤقت.

إن المنظومة التعليمية مازالت تعاني من اختلالات ونقائص بنيوية، أضحت عائقا أمام تحقيق الغاية والمراد في الوصول لتعليم ذي جودة ومردودية.

إن من أكبر المعيقات التي تصادف السير العادي للمؤسسات التعليمية، الخصاص في الموارد البشرية، خاصة أطر التدريس، كما في أطر الإدارة التربوية حيث يتعمق موسما بعد آخر، وهو ما فرض التقليص في البنيات التربوية، الشيء الذي نتج عنه الاكتظاظ مع اللجوء للأقسام المشتركة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن موقعنا من الإصلاح التي تبنته الحكومة في برنامجها.

السيد الوزير،

ويبقى النقل المدرسي من المشاكل التي تفرض نفسها في عدد من المناطق عبر التراب الوطني، خاصة في المجال القروي وهوامش المدن..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. السيد المستشار شكرا، انتهى الوقت.

آخر تدخل في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

باختصار شديد، لا إصلاح للتعليم إلا بتحسين وإنصاف العاملين فيه، نصفوهم، تهلاو فيهم، غادي تمشيو مزيان، السيد الوزير، والإنصاف يتطلب إصدار - أقول - القانون أساسي منصف حافز دامج لجميع الفئات، بمن فيهم أطر الأكاديميات أو المتعاقدين اللي قلتو عليهم قنبلة موقوتة، السيد الوزير، تهدد السلم الاجتماعي والزمن المدرسي، راه عندنا 119.000 منهم، لذلك خصنا ندمجوهم ويكونو عندنا أسرة واحدة.

أيضا، الإنصاف، السيد الوزير، يتطلب الاستماع لنبض الشغيلة وليس فض الاعتصامات واعتقال الأساتذة ومحاكمتهم أو متابعتهم، خص تسمعو لهم، عندهم مطالب ديالهم، كاين مراسيم قلنا وجدات مشات لحد الآن ما خرجاتش، النظام الأساسي اللي قلتي غادي نبداوه في (janvier)، السي بلمختار في 2015 قال واجد وغادي نخرجوه أمام هاذ القبة.

فبالتالي، السيد الوزير، أعتقد عندكم مسؤولية كبيرة، نتمناو على أنكم ما تخيبوش الظن ديالنا والظن ديال أسرة التعليمية.

أيضا، القضية ديال 30 سنة ما فيها لا مزايدة سياسية ولا غيره، الناس ما بغاوش 30 سنة والجودة ماشي في 30 سنة السيد الوزير، ممكن تكون في 25، ممكن تكون في 35، ممكن تكون في 45، خص فقط اللجن للانتقاء اللي تيختارو الأجود فقط، وسأسلمكم، السيد الوزير، التعقيب كاملا لأن الوقت قليل ونعتذر السيد وزير التعليم العالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت.

شكرا السيد المستشار.

شكرا الأخوات والإخوة على المساهمة في التعقيبات.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا للسيدات والسادة المستشارين على هاذ التعقيبات.

بغيت، أولا، أنا غير نذكر بالوضعية اللي وقف عليها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والتعليم العالي، اللي هي وضعية مقلقة، فهو بين بأن مكتسبات التلاميذ لا بالنسبة للسنة السادسة ابتدائي أو الثالثة ثانوي إعدادي فالحقيقة ما يمكنش نعتبروها بأنها وضعية مرضية، ولهذا هذا تيجعل بأن الإصلاح ضروري ومستعجل، وهذا تيعني ما يمكنش ما يكون نأخرو واحد العدد ديال التدابير في انتظار يكون عندنا واحد الخريطة وواحد التنزيل شمولي في وقت واحد، لازم يكون تدرج في التنزيل، وهذا تيعني بأن كون ما كاين واحد الإجراءات اللي هي جاهزة يمكن لنا نمرو للتطبيق ديالها واخا هذا غادي يكون بتدرج.

هاذ الإصلاح فيه واحد الجانب اللي هو جانب تيهتم بالعرض المدرسي، من طبيعة الحال ملي تتكلمو على العرض المدرسي تتكلمو، أولا، على تعميم التعليم الأولي، لأن إلى بغينا نتكلمو على الإنصاف راه تينطلق من ذاك الطفولة ومن ذاك الطفل اللي عندو 4 سنين ولا 5 سنين، إلى اعطيناه الأسس واعطيناه القاعدة وتمكن من ذاك الإطار المناسب باش يطور القدرات ديالو في 4 سنين ولا 5 سنين، هذا غادي يساعدو باش فالمستقبل يكون عندو أيضا واحد المسار مدرسي اللي هو فالمستوى.

منين تتكلمو على العرض المدرسي تتكلمو على العالم القروي، لأن الإنصاف راه لازم تينطلق من العالم القروي، ولازم يكون واحد التميز إيجابي بالنسبة للعالم القروي، هذا علاش تهتمو بالمدارس الجماعاتية، وتنعتبرو بأن هاذ المدارس يمكن ليها تلعب واحد الدور في تحسين الجودة، وتنعتبرو أيضا بأن الدعم الاجتماعي اللي تيتم فالعالم القروي هو راه ضروري إلى بغينا نواكبو ونساعدو هاذ التلاميذ باش ينقص من الهدر المدرسي

وباش المستوى ديالهم داخل الأقسام يتحسن.

المحور الثاني هو الجانب البيداغوجي، والجانب البيداغوجي راه احنا تنشتاغلو على واحد العدد ديال المواضيع، تنشتغلو، أولا، على البرامج البيداغوجية اللي خصها تطور واللي خصها المراجعة، بدينا بالابتدائي، الآن تنهتمو بالثانوي.

هذا تيعني أيضا واحد التقييم اللي هو خصو يكون تقييم منتظم للمكتسبات، وعلى أساسه كنشوفو أشنو هوما الحلول المناسبة باش نساعدو ونواكبو الأستاذ ولا المعلم داخل القسم باش يواكب لا الأطفال اللي هوما متميزين ولا الأطفال اللي هوما في حاجة إلى دعم مدرسي، باش يمكن ليهم يتبعو الدراسة ديالهم في ظروف أسميتو..

هذا أيضا تيعني باش نهتمو من طبيعة الحال بالموارد البشرية، أنا قلتها وأكدت على الأهمية اللي خصنا نعطيو والعناية الخاصة بهيئة التدريس، بدينا وانطلقنا فواحد الحوار اجتماعي اللي قلت تيمر فواحد الجو إيجابي، خصنا نبنيو بالتشارك بالتدريج ونبنيو واحد التصور اللي هو مشترك، فيه ملفات اللي هي ملفات يمكن لنا نعتبروها جاهزة ولا آنية ولا مستعجلة، اللي يمكن نلقاو حلول مناسبة لها، وفيها أيضا واحد العمل اللي خصو واحد الوقت كافي ولكن ماشي باش نربحو الوقت، ولكن باش نظمو، باش يكون عندنا واحد النظام أساسي جديد اللي هو خاص برجال ونساء التعليم اللي هو مبني على أسس اللي هي أسس قوية، واللي هو مستدام، وتيمكن لنا نبنيو عليه المستقبل، وهذا هو، هذو هوما الأمور والنقط اللي تنشتغلو عليها مع كل النقابات الأكثر تمثيلية في إطار الحوار الاجتماعي.

من طبيعة الحال الموضوع ديال النظام الأساسي ديال أطر الأكاديميات هو من الملفات اللي هي الآن مفتوحة، واللي - كيف قلت - تم لقاء.. أيضا المشاركة ديال هاذ الممثلين على هذا الأطر، احنا أملنا باش هاذ الحوار يستمر باش في نفس الاتجاه يمكن لنا نبنيو حلول مبتكرة، ما بغيناش نبنيو وما بغيناش نجيو بواحد التصور اللي هو جاهز ونقترحوه، بغينا ننطلقو من الانتظارات وكيفاش نبنيو واحد التصور، هاذ التصور مشترك اللي يمكن يجعل بأن تكون عندنا واحد الجو ديال الثقة مع كل الشركاء ومع الأطراف اللي هي معنية باش نبنيو هاذ المسار اللي بغينا.

شروط التوظيف وهاذ الشي ديال المباريات أنا اللي يمكن اللي نأكد عليه أنا اللي في عدة مناسبات كنت أكدت على الأهمية اللي بغينا، بغينا باش التوظيف يتم في واحد السن مبكر، باش يكون المسار المهني ديال الأستاذ أو ديال المعلم، واحد المسار اللي داخل المنظومة ويكون واحد المسار طويل، اللي يمكن لنا نبنيو عليه، لأن تنعتبرو هذا استثمار، استثمار في التكوين الأساس، استثمار في التكوين المستمر اللي غادي يجعل باش غدا راه التجربة ديال هاذ الأطر داخل المنظومة هي اللي غتساعدنا أيضا باش نهيؤو الأطر ديال غدا، هما الأطر اللي غادي يسيرو المدارس، هوما الأطر اللي غيسيرو الأكاديميات، هوما الأطر اللي يمكن لنا يسيرو الوزارة على الصعيد المركزي، هذا تيعني بأن خص واحد المسار اللي يكون مسار طويل، ما يمكنش نبني واحد المسار اللي هو مبني على 10 سنوات أو 15 سنة.

وكل الدراسات على الصعيد لا الوطني أو على الصعيد الدولي، تتبين الأهمية ديال هاذ المسارات اللي هي تتكون مسارات على الأمد الطويل، وكيف قلت هاذ المباريات راها مرت في واحد الجو.. امتحان كتابي مر يوم السبت في واحد الجو اللي هو جو إيجابي، واحد المشاركة اللي كانت مشاركة واسعة، وفي ظروف ديال الشفافية واللي هي أيضا كانت متواجدة وإن شاء الله غادي يكون الإعلان عن النتائج يوم 20 من هاذ الشهر، على أساس باش يتم الامتحانات الشفوية وعلى أساس باش النتائج النهائية يكون الإعلان عنها بداية شهر يناير، 3 يناير باش يمكن تنطلق التكوين الأساس في المراكز الجهوية ديال التكوين في.. خلال 10 من شهر يناير.

أنا بغيت أخيرا نأكد بأن من طبيعة الحال تنزيل قانون الإطار، هاذو من الأهداف اللي احنا تنعتبروها ولكن مستعجلة، احنا اشتغلنا داخل الوزارة على واحد جوج ديال القوانين، ثم المجلس الأعلى للتربية والتكوين اعطانا الرأي ديالو، غندمجو غندخلو واحد العدد ديال الملاحظات اللي هي ملاحظات وجيهة جاء بها المجلس.

وفي هذا الإطار غادي نهيؤو الصيغة الثانية ديال هذه مشاريع القوانين أخذا بعين الاعتبار عدد ديال المراسيم، واحد العدد اللي هي الآن إما جاهزة إما راه تم المصادقة عليها خلال السنة الماضية وغادي يتم بطبيعة الحال اجتماع اللجنة الدائمة اللي هي اللجنة التي تجتمع تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، إن شاء الله، في بداية السنة المقبلة، هو اللي مبرمج هذه اللجنة تجتمع مرتين في السنة، ولهذا تم الاجتماع الأخير كان في شهر يوليوز، وغادي يتم واحد الاجتماع بداية السنة إن شاء الله.

النقطة الأخيرة، اللي بغيت نأكد عليها هو الأهمية اللي تنعطيو للموضوع ديال اللاتمركز، احنا قطاع التربية الوطنية ولا قطاع الرياضة نعتبر بأن هاذو مواضيع اللي ما يمكنش يكون التدبير ديالها على الصعيد المركزي، الصعيد المركزي خصو يحدد السياسة العمومية، خصو يحدد الإستراتيجية، خصو يحدد (les normes) وأيضا القواعد اللي خصنا نشتغلو عليها على الصعيد الوطني.

تيبقى من طبيعة الحال التدبير اليومي ديال المنظومة على الصعيد، أولا، الجهوي، واحنا هناك أكاديميات اللي هي عندها صلاحيات واسعة واحنا مستعدين باش نوسعوها أكثر إذا كان فيه ضرورة حول بعض النقط، وهناك بغينا أيضا نرفعو من الصلاحيات لا ديال على صعيد الأقاليم والمديريات الإقليمية ولا على الصعيد ديال المؤسسات التعليمية، لأن تنعتبرو بأن واحد العدد ديال المواضيع راه يمكن الحلول ديالها إذا بغينا واحد الحلول ابتكارية راه خص هاذ الحلول نلقاوها على الصعيد ديال المؤسسة مع الأطر التربوية اللي هي تتسير المؤسسة ومع الطاقم ديال التدريس، راه على صعيد

المؤسسة يمكن واحد الحلول اللي هي جد مهمة يمكن وحلول جديدة يمكن لها تساعدنا باش نحسنو المستوى ديال الجودة اللي على الصعيد ديال الأقسام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على المساهمة القيمة معنا في فعاليات هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة لمعالجة أسئلة المحور الثاني المتعلقة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والمرتبطة بالدخول الجامعي والتي تجمعها هي كذلك وحدة الموضوع.

وفي البداية مع سؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "الدخول الجامعي".

السيد المستشار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

الجامعة المغربية فضاء للتحصيل والبحث العلمي الجاد والمسؤول ومؤسسة المفروض فيها الانفتاح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

نسائلكم السيد الوزير:

كيف مر الدخول الجامعي الحالي أمام ما فرضته الجائحة من تحديات؟

وكيف ستسايرون الإصلاح في أفق جعل الجامعة المغربية مبدعة ومشغلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما ضمن نفس المحور، سؤال ثاني موضوعه "الظروف التي تم في ظلها الدخول الجامعي 2021-2022".

والكلمة للسيد الرئيس عن فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الظروف التي تم في ظلها الدخول الجامعي لهذه السنة، خاصة أمام الإكراهات لـ"كوفيد-19"؟ وما هي المشاريع والبرامج التي ستباشرونها هذه السنة، من أجل تنزيل النموذج التنموي الجديد لإصلاح التعليم الجامعي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في نفس الموضوع، السؤال الثالث موضوعه "التدابير المتخذة لإنجاح الدخول الجامعي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدان الوزيران،

نسائلكم عن تدابير الدخول الجامعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع في نفس الموضوع، حول "آفاق العدالة المجالية في مجال التعليم العالي"، لأحد السادة المستشارين عن الفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير، حول أهم الإصلاحات المؤطرة لسياسة الحكومة في مجال التعليم العالي وحول التدابير المتخذة لتنزيل خيار العدالة المجالية في هذا القطاع الإستراتيجي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه "الدخول الجامعي"، لأحد السادة المستشارين عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد سنتين من الدراسة عن بعد، تميز الدخول الجامعي الحالي بحضور الطلبة، لذلك نسائلكم، السيد الوزير، عن ظروف الدخول الجامعي الحالي، سيما مع التطورات الوبائية المستجدة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال السادس موضوعه "تنزيل إصلاح الجامعة المنصوص عليه في قانون الإطار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نصت مقتضيات القانون الإطار للتربية والتكوين على إصلاحات ومشاريع تأهيل الجامعة المغربية، أين وصل مشروع إصلاح الجامعة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السابع موضوعه "توسيع قاعدة المستفيدين من المنح الجامعية"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول المنح الجامعية خلال هذا العام؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار للإجابة على الأسئلة المتعلقة.. طلب الإذن باش تطلع للمنصة، ولكن تفضل السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، أنا جد سعيد وفخور لتواجدي معكم اليوم داخل مؤسستكم الموقرة، في إطار هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على الثقة التي حظيتم بها من طرف المواطنات والمواطنين، على إثر استحقاق شتنبر الماضي، الذي دشن لمرحلة جديدة من البناء الديمقراطي وترسيخ دولة المؤسسات، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة المستشارين على الاهتمام الذي يولونه لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، من خلال التساؤلات الوجيهة التي تم طرحها والمرتبطة بالقضايا الجوهرية التي تخص هذه المنظومة.

أولا، أود أن أشير في مستهل هذه المداخلة إلى أن برنامج عمل الوزارة يندرج ضمن رؤية استراتيجية متجددة، تستمد أولوياتها من البرنامج الحكومي، في انسجام تام مع التوجهات الإستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، خصوصا تلك المتعلقة بتعزيز قدرات الرأسمال البشري لبلادنا وتطوير البحث العلمي والابتكار، بغية لجعلهم رافعة أساسية للتنمية الشاملة.

ويرتكز برنامج العمل هذا على جيل جديد من الإصلاحات، من شأنه أن يساهم في الارتقاء بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وجعلها قادرة على الاستجابة بشكل أمثل لمتطلبات التنمية ومواكبة التحولات الهيكلية المتسارعة للسياق الدولي في عدة ميادين، تشمل هذه الإصلاحات 4 محاور رئيسية يمكن إيجازها كما يلي:

أولا، إصلاح بيداغوجي شامل ومندمج، يضع الرقمنة في صلب أولوياته، ويدعم اكتساب المهارات الذاتية والحياتية، بغية الدفع بقابلية التشغيل لدى خريجي التعليم العالي؛

ثانيا، إرساء أسس بحث علمي بمعايير دولية، يرتكز على الأولويات التنموية الوطنية ويستمد ديناميته من جيل جديد من طلبة الدكتوراه، يتم انتقاؤهم بين أفضل الكفاءات؛

ثالثا، منظومة مندمجة للابتكار تستند على شراكة قوية بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وتحفز على الإبداع وروح المبادرة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي ونقل التكنولوجيا لفائدة القطاعات الإنتاجية؛

ورابعا، نظام حكامة متجدد يدعم استقلالية مؤسسات التعليم العالي ضمن إطار تعاقدي يحفز المسؤولية ويكرس ثقافة النتائج والأداء.

هذه الإصلاحات تضع الطالب في صلب الاهتمامات، وتصبو إلى دعم

مؤهلاته العلمية وكفاءاته الذاتية من أجل تعزيز قدرته على الصمود وعلى التكيف مع متغيرات سوق الشغل، ولا يقتصر الهدف المنشود على التمكين فقط، بل يشمل أيضا ترسيخ قيم المواطنة والحس المدني لدى الطالب وتحفيزه على الإبداع والمبادرة المقاولاتية كأساس لخلق القيمة المادية واللامادية.

بالنسبة للدخول الجامعي لموسم 21-22، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، السيد الرئيس، بالنسبة للدخول الجامعي للموسم الحالي فيندرج هذا الأخير ضمن الدينامية الإصلاحية الجديدة التي تطرقت إلى ملامحها الكبرى سلفا، وقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الأولية همت على سبيل المثال لا الحصر، الرفع من قدرة المنظومة على استيعاب الإقبال المتزايد على التعليم العالي، ولا أتكلم على الاكتظاظ بل أتكلم على الإقبال، الذي يشكل في حد ذاته مؤشرا إيجابيا على الرغبة في التحصيل العلمي والأكاديمي لدى شبابنا، وفي هذا الصدد فإن عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي ارتفع بنسبة 10.3% برسم السنة الجامعية الحالية ليبلغ 324.695 طالب جديد، 93(%) منهم بالتعليم الجامعي العمومي، وبالتالي فإن العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي بلغ برسم السنة الجامعية الحالية ما يناهز 1.177.028 طالب بنسبة ارتفاع تفوق 8% مقارنة مع الموسم الماضي.

ولمواكبة هذا التطور في عدد الطلبة، فقد تم الرفع من نسبة التأطير البيداغوجي بمعدل 4.1%، والإداري والتقني بـ 2.3%، هذا الارتفاع وإن كان مهما يستدعي جهودا إضافية ترقى إلى مستوى التطلعات.

بالإضافة إلى ذلك، عمدت الوزارة إلى الرفع من عدد المسالك المعتمدة ليبلغ 3852 مسلكا، موزعة ما بين 2812 مسلكا بالتعليم الجامعي العمومي و1040 مسلكا بالتعليم الجامعي الخاص.

وفيما يتعلق بولوج المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، فقد تم الرفع من عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة للتباري بهذه المؤسسات ليصل إلى 32.833 مقعدا بنسبة ارتفاع تناهز 5%، مقارنة مع الموسم الجامعي الماضي.

وفي إطار تيسير وتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي، فقد برمجت الوزارة مجموعة من المشاريع ذات الصلة بتوسيع العرض التكويني من خلال فتح 8 مؤسسات جامعية جديدة، 4 منها بالولوج المفتوح، و4 بالولوج المحدود، موزعة على عدة مناطق من ربوع المملكة، بما فيها الأقاليم الجنوبية.

وقد مكنت هذه المشاريع من تعزيز الطاقة الاستيعابية لمنظومة التعليم العالي العمومي من خلال خلق ما يناهز 23.000 مقعدا بيداغوجيا جديدا.

وأود أن أحيط عناية السيدات والسادة المستشارين بأن الوزارة تنكب حاليا على إعداد دراسة معمقة، وفق مقاربة تشاركية ومندمجة، تهدف إلى وضع مخطط مديري في أفق 2035، يرتكز على برمجة استراتيجية لعرض التكوينات عبر استشراف حاجيات القطاعات الإنتاجية من حيث الكفاءات على المستوى الوطني والجهوي، وسأتطرق لهذا الموضوع بشكل مفصل في الشق المتعلق بالعدالة المجالية في توزيع مؤسسات التعليم العالي.

وفيما يخص الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة، فإن الوزارة قد اتخذت في انسجام مع رؤيتها الإستراتيجية الجديدة مجموعة من الإجراءات تتعلق بالرفع من جودة الخدمات المقدمة، سواء في مجال السكن الجامعي والإطعام، أو فيما يخص الخدمات الصحية، كما تولي الوزارة أهمية قصوى لدعم الحركية الدولية عبر تعزيز برامج المنح بالخارج وتنويع الوجهات الأكاديمية، وتعتزم أيضا تشجيع الحركية الداخلية لتمكين الطلبة من الانفتاح على مناطق أخرى داخل التراب الوطني، وهو ما من شأنه أن يغني تجربتهم ويعزز روح الانتماء للوطن.

ويشكل دعم الأنشطة الرياضية والثقافية، فضلا عن تشجيع العمل التطوعي للطلبة، إحدى اللبنات الأساسية لزرع قيم التسامح والانفتاح وتكريس روح المواطنة المسؤولة، وهو ما يعزز شخصية الطالب ويساهم في اكتسابه للمهارات الحياتية، التي لا تقل أهمية على المهارات المكتسبة عبر التكوين الأكاديمي.

وعموما، فإن الوزارة تعمل جاهدة لجعل السنة الجامعية الحالية محطة أساسية لإطلاق مرحلة جديدة من الإصلاح، قوامها الرفع من جودة التكوينات وملاءمتها عبر الارتكاز على الإمكانات التي تتيحها الرقميات من حيث التأطير البيداغوجي وتعزيز الخدمات المتاحة للطالب، قصد جعل الجامعة فضاء يوفر إطارا للعيش ومتكاملا وذا جاذبية.

كما يستند التوجه المنشود على إرساء نظام حكاماتي رقمي شامل ومندمج للمنظومة لتعزيز قدرات الضبط والتقييم في إطار محفز على المسؤولية واتخاذ المبادرة.

وأغتنم هذه الفرصة للتنويه بالعمل الجبار الذي تضطلع به أسرة التعليم العالي من رؤساء جامعات وعمداء وأساتذة جامعيين وأطر إدارية وتقنية، على الرغم من الإكراهات العديدة التي يواجهونها على أرض الواقع.

باسمكم أتوجه إليهم جميعا بالشكر الجزيل والعرفان على تفانيهم اللامحدود، ولدي اليقين أن انخراطهم في الرؤية الإصلاحية الجديدة يشكل رافعة أساسية للانتقال السريع بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار إلى مستوى التطلعات من حيث الجودة والأداء ووفق المعايير الدولية.

أما بالنسبة للشق الاجتماعي الخاص بالطلبة:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص الشق الاجتماعي الخاص بالطلبة، فإنه تجسيدا لسياسة الوزارة الرامية إلى جعل الطالب ضمن أولويات منظومة التعليم العالي، عملت الوزارة من خلال المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية على اتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير وهي كما يلي:

فيما يخص المنح: كما تعلمون، فإن عدد المنح يحدد سنويا بمقتضى قرار

مشترك لوزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في حدود الاعتمادات المرصودة للوزارة في قانون المالية، كما أن دراسة طلبات الحصول على المنحة هي من اختصاص اللجان الإقليمية التي يترأسها السيدات والسادة الولاة والعمال، والتي تضم في عضويتها ممثل من المجالس المنتخبة والموكول إليها مهمة توزيع المنح والقيام بجميع التحريات الكفيلة بالإحاطة بالوضعية الاجتماعية والمادية لأولياء المترشحين، وذلك بحكم قرب أعضائها من المواطنين ومعرفتهم بأوضاعهم الاجتماعية، وتتكلف الوزارة من خلال المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية بصرف المنح بناء على اللوائح المتوصل بها.

وقد عرفت الميزانية المرصودة للمنح خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، حيث أثمرت المجهودات المبذولة من طرف الوزارة خلال الموسم الحالي إلى الرفع من ميزانية المنح بحوالي 200 مليون درهم لتصل إلى ما يفوق 2 مليار درهم خلال الموسم الجامعي الحالي.

وللإشارة، فقد بلغ العدد الإجمالي للممنوحين هذه السنة 408.000 مستفيد، أي بزيادة 1.5%، وقد استفاد 153.000 طالب جديد من المنحة، وتمت الاستجابة للطلبات على الصعيد الوطني بنسبة 68%، وعلى المستوى الإقليمي تتوزع نسبة المنح المخولة على النحو التالي:

- الأقاليم الجنوبية إضافة إلى أقاليم جرادة وفكيك وكلميم وتنغير بنسبة تغطية وصلت إلى 100%؛
- الأقاليم التي لا تتوفر على مؤسسات للتعليم العالي ولا على أحياء جامعية بنسبة تغطية وصلت ما بين 65 و70%؛
- الأقاليم التي تتوفر على مؤسسات التعليم العالي أو على أحياء جامعية بنسبة تغطية وصلت ما بين 60 إلى 65%.

وأود أن أطمئن السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بأن الوزارة تولي اهتماما كبيرا للدعم الاجتماعي الخاص بالطلبة عبر تخصيص 45% من ميزانية التسيير لفائدة المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية في إطار المنح والإطعام والإيواء.

وحيث أن الرفع من نسبة منح التعليم العالي يستلزم موارد مالية إضافية مهمة، وأنه مطلب معبر عنه من طرف مختلف جهات وأقاليم المملكة، فإن الوزارة منكبة على دراسة إمكانية إيجاد حلول مبتكرة لتنويع مصادر تمويل المنح عن طريق مساهمة مختلف المتدخلين والشركاء، وخصوصا الجماعات الترابية.

بالنسبة للأحياء الجامعية والاستفادة من السكن الجامعي: إن اعتماد التعليم الحضوري بجميع مؤسسات التعليم العالي وبجميع الأسلاك والمسالك، وكذا التحسن الملحوظ في الوضعية الوبائية ببلادنا، كان دافعا أساسيا لإعادة فتح الأحياء الجامعية مع ضرورة الحفاظ على ظروف السلامة الصحية وفق البروتوكول الصحي المعتمد من طرف وزارة الصحة، وقد تم فتح هذه الأحياء ابتداء من 11 نونبر بعد استكمال أشغال التهيئة.

أما بخصوص استفادة الطلبة من السكن الجامعي، فأود أن أؤكد بأنه ليس مشروطا بحصولهم على المنحة، كما أن عملية انتقاء الطلبة تتم عبر مسطرة موحدة بين جميع الأحياء الجامعية، تروم إلى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الطلبة، سواء كانوا منحدرين من أوساط قروية، شبه حضرية أو حضرية، على أن يكون محل سكناهم خارج عن المدينة التي يوجد بها الحي الجامعي أو الإقامة الجامعية وغير مشمول بالربط المباشر بوسائل النقل الحضري.

وتستند عملية انتقاء الطلبة على برنامج معلوماتي للبت في طلبات الإيواء الذي يعتمد على نظام التنقيط وفق معايير مضبوطة وعادلة.

وفي نفس السياق، تولي الوزارة اهتماما كبيرا للسكن الجامعي وتعمل على تعزيز شبكة هذه الأحياء بجميع المدن الجامعية من خلال:

1- برمجة بناء حيين جامعيين جديدين كل سنة؛
2- بناء ملحقة أو توسعة حي جامعي قائم؛
3- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لبناء إقامات جامعية، بالإضافة إلى تعبئة مساهمات المؤسسات غير الربحية.

أما بالنسبة للتغطية الصحية: تسعى الوزارة إلى الرفع من عدد المنخرطين في نظام التأمين الصحي الإجباري عن المرض لبلوغ هدف 380.000 مستفيد، مما سيمكن من تعميم التغطية الصحة لفائدة كافة الطلبة، وذلك بتنظيم قوافل تواصلية وتحسيسية افتراضية لتشجيع الطلبة على الانخراط في نظام التأمين، ومن جهة أخرى تعمل الوزارة على تعزيز المرافق والبنيات التحتية الصحية، وذلك عبر إحداث خلايا للإنصات بكل حي جامعي كذا مراكز صحية بالأحياء الجامعية.

أما بالنسبة بآفاق العدالة المجالية في مجال التعليم العالي:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار يضع أولويات والإستراتيجية الحالية، ترخيص أسس عدالة مجالية ترتكز على جودة عرض التعليم العالي، وأؤكد جودة عرض التعليم العالي وفي انسجام مع ورش الجهوية المتقدمة، وذلك قصد الاستجابة بشكل أمثل للإقبال المتزايد على التعليم الجامعي على مستوى الجهات والأقاليم.

وتكريسا للبعد الجهوي لاختياراتها على المستوى البيداغوجي، تعمل الوزارة باقتراح من الجامعات على اعتماد مسالك جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشهدها الجهات والأقاليم، بهدف مواكبة متطلباتها التنموية في شتى أبعادها.

وقصد إرساء أسس عدالة مجالية فعلية ترتكز على رؤية واضحة وتكرس الدور المحوري لنظام التعليم العالي ضمن أولويات البرنامج الحكومي، ولبلوغ طموح النموذج التنموي الجديد، فإن الوزارة - كما أشرت إلى ذلك سالفا -

بصدد إعداد مخطط مديري لعرض التكوينات الجامعية في أفق 2035.

ويهدف هذا المخطط إلى استباق التحولات الهيكلية للسياق الوطني والدولي والاستعداد الأمثل لها، عبر حلول مبتكرة في مجال إعداد الرأسمال البشري لبلادنا، تستجيب للأولويات الوطنية، وتساهم في تعبئة وتثمين الطاقات الواعدة التي تزخر بها جهات المملكة.

وسيمكن هذا المخطط من وضع المعايير التي على أساسها يتم تحديد نوعية المؤسسات التي يجب إحداثها وطبيعة مسالك التكوين التي يستوجب فتحها بكل جهة، آخذا بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجالات الترابية، وستعتمد الوزارة في صياغة وتنزيل هذا المخطط على مقاربة شمولية ومندمجة، ترتكز على تعبئة كافة الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى الوطني والجهوي، وسيشكل هذا المخطط المديري إطارا مرجعيا لملاءمة الخريطة الجامعية وترشيدها بما يتماشى ورهانات الجهوية المتقدمة، وذلك اعتبارا للدور المحوري الذي تلعبه الجامعة على مستوى التنمية المحلية والجهوية.

أما بالنسبة لتنزيل الإصلاح المنصوص عليه في قانون الإطار:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون، تعمل الوزارة على تنزيل مقتضيات القانون الإطار الذي يعتبر أول إطار قانوني تعاقدي للإصلاح منذ الاستقلال، وبالنظر إلى حجم التحديات التي يفرضها تنزيل هذا القانون، تم إعداد برنامج عمل يتضمن:

- الشروع في تفعيل مخطط تشريعي وتنظيمي من خلال استصدار مجموعة من المراسيم تشمل التعليم عن بعد؛
- إحداث المجلس الوطني للبحث العلمي؛
- إنشاء اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتنظيم كيفية سيرها؛
- كما تم إعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون يتعلق بتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي بعد توصل الوزارة بتوصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين، تمهيدا لعرضه على المصادقة، هذا، بالإضافة إلى عدة مشاريع مراسيم تمت إحالتها إلى الأمانة العام؛
- بلورة مخطط وطني متعدد السنوات تتضمن 16 مشروعا تتوزع على 4 مجالات استراتيجية وهي:
  - ✓ 5 مشاريع تهم الإنصاف وتكافؤ الفرص؛
  - ✓ 6 مشاريع تهم الارتقاء بجودة التربية والتكوين؛
  - ✓ 4 مشاريع تهم الحكامة والتعبئة؛
  - ✓ و1مشروع يتعلق بتشجيع البحث العلمي والابتكار.
- إرساء أسس نظام تعاقدي مبتكر يصبو إلى تمكين الجامعات من تعزيز استقلاليتها والرفع من جودة حكامتها من خلال آليات ناجعة للتتبع والتقييم، تحفز على تحمل المسؤولية وتكرس دور القطاع في مجال الضبط والتقنين.

وختاما، وفي إطار الدينامية الجديدة التي تعرفها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وتماشيا مع البرنامج الحكومي، وانسجاما مع توصيات النموذج التنموي الجديد، فإن الوزارة تنكب حاليا على وضع اللمسات الأخيرة لخارطة الطريق لتفعيل أولويات الرؤية الإستراتيجية الجديدة على المدى المتوسط والبعيد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة حساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

بداية، لابد أن نتفق مع مضمون جوابكم، مبرزين داخل فريق حزب التجمع الوطني للأحرار بأننا واعون بأهمية الأدوار التي ستقومون بها بالنهوض بقطاع التعليم العالي، الذي تراهن عليه بلادنا اليوم ليكون قاطرة للتنمية.

وهي مناسبة نشيد فيها بما تحقق من تراكمات إيجابية، بعد مصادقة البرلمان على قانون الإطار لتحسين العرض الجامعي من خلال الخدمات الاجتماعية المقدمة للطالب والخريطة الجامعية الطموحة المتعلقة بإنشاء جامعة بكل جهة، أي 12 جامعة عمومية تضم 159 مؤسسة جامعية و77 مركز لتكوين الأطر، منشآت خففت من الضغط على المؤسسات الجامعية بالخصوص التي تعرف توافد أعداد كبيرة من الطلبة عليها.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير، لا يمكن أن أمر مرور الكرام على هذه النقطة دون أن أسائلكم، السيد الوزير، عن مسار أو عن مآل مشروع إحداث نواة جامعية بإقليم وزان كما سبق وأن تطرقت معكم في هذا الموضوع.

هذا المطلب الذي هو في الأساس مطلب شعبي بامتياز وموضوع توافق عليه جميع الفرقاء، وتم فيه يعني استنفاذ جميع المساطر والإجراءات لإخراج هذه الكلية إلى حيز الوجود لنتفاجئ بعدم إدراجها في قانون مالية 2022، مما خلف خيبة أمل وقلق كبيرين لدى ساكنة الإقليم التي ترى في

هذا المشروع حلما عصيا على التنزيل لأكثر من عقد من الزمن، فهنا، السيد الوزير، أقول أملنا كبير لكي تعطونا الإجابات الحقيقية لأسباب تأخر تنزيل هذا المشروع الذي يروم تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية بين مختلف أقاليم الجهة المنشودة في إطار الجهوية المتقدمة التي تأخذ بها بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

إن أهمية التعليم العالي تكمن في تكوينه الرأسمال البشري المؤهل والمكيف مع احتياجات التنمية الاقتصادية والقادر على الاستجابة لمتطلباته ومسايرة متغيرات محيطه المستمرة، سواء كانت محلية أو عالمية، وهو ما يعكسه حجم المبادرات التي يشهدها قطاع التعليم العالي والمتمثلة في خلق نماذج جديدة من المؤسسات وتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي، من خلال الرفع من عدد الطلبة ومن الطاقة الاستيعابية في بعض المؤسسات الجامعية، بالإضافة إلى تبني العديد من المبادرات الخاصة على مستوى تنمية الكفاءات المهنية والوظيفية ببعض الجامعات.

السيد الرئيس المحترم،

إن مختلف السياسات العامة في قطاع التعليم العالي كانت عبارة عن خطة منهجية مستقبلية يتم صياغتها وفق فلسفة وأهداف معينة تكون مرتبطة بالسياسات العامة للدولة، تأتي في إطار دعم قدراتها وإمكانياتها، حيث يتم تنفيذها وفق خطة مدروسة محددة الأهداف في الزمن وترصد لها الميزانية المخصصة وتوضع لها مؤشرات كمية ونوعية واضحة لقياس مدى التقدم في تنفيذها، وهو ما يتطلب نفسا متجددا لدعم وتقوية هذا المجهود الوطني المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، مع العلم أن عملية تشخيص القطاع أظهرت بالملموس الحاجة الماسة إلى طرح أسئلة كبرى للكشف عن الاختلالات المرتبطة بالتعليم العالي، وهو ما تطرقتم له في معرض جوابكم، وجاء في تقرير لجنة النموذج التنموي، فرهاننا الأساسي اليوم، السيد الوزير، يبقى رهانا جماعيا مشتركا من أجل استعادة الثقة في المؤسسات الجامعية المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

على مدار حقبة زمنية عشناها جميعا ولازلنا، مع الأسف، نرى تخرج أفواج من العاطلين، مما جعلنا داخل التجمع الوطني للأحرار نفتح هذا الورش على مدار 5 سنوات من التواصل مع المواطنات والمواطنين، خلصنا من خلاله عبر وثيقة مسار الثقة التي جعلت من إصلاح قطاع التعليم بشقيه مقدمة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجميع، مما يطرح سؤال تناسب التكوينات والتخصصات بالجامعات مع سوق الشغل، ناهيك عن إشكالية بعض الاختلالات البنيوية مثل الاكتظاظ الذي عانت ولازالت تعاني منه الجامعات المغربية بسبب العدد الهائل من الطلبة الذين يتحصلون على شهادة الباكالوريا كل سنة وغياب البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية الكافية للمؤسسات الجامعية، رغم كل الجهود المبذولة طيلة السنوات الأخيرة، وهو ما يطرح نقص التأطير البيداغوجي، حيث أن غياب التأطير الكافي للعدد المتزايد من الطلبة الجدد خلق إشكاليات كبيرة في التوجيه وتضخم عدد كبير من التكوينات التي أثبتت عدم نجاعتها وفعاليتها، إضافة إلى الظواهر المسيئة المرتبطة بهذا الموضوع، من قبيل الإبتزازات التي يتعرض الطلبة وتنامي ظاهرة التحرش، ظواهر كلها تسيء إلى المنظومة ويجب القطع معها والتصدي لها بحزم.

وارتباطا بالمنح والأحياء الجامعية والإطعام الجامعي، فلازال عدد الطلبة المستفيدين قليل جدا، وهنا لابد من توسيع العرض ليشمل غالبية الطلبة، خاصة المنحدرين من أقاليم المغرب العميق، وتعميم الاستفادة من المنحة في أفق تقريب العلم والمعرفة لهم.

السيد الرئيس المحترم،

إن البحث العلمي لازال يعاني من إكراهات التمويل بفعل ضعف الإمكانيات المخصصة لهذا القطاع، مما جعله يواجه عدة تحديات، فإضافة إلى ضعف التمويل العمومي أو نقص البنيات التحتية اللازمة لإرساء منظومة في مستوى التحديات الراهنة وضعف الإطار القانوني اللازم لتطوره، نجد أن الميزانيات المرصودة على قلتها مشتتة، يطرح معها موضوع الفعالية والنجاعة، إضافة إلى معاناة المؤسسات الجامعية مع بنياتها وبرامجها ومناهجها، أضف إليها غياب تحفيز الباحثين وتشجيعهم على البذل والاجتهاد، مما يدفع الكثير منهم إلى الهجرة بحثا عن فضاءات أرحب للعطاء والبحث، مما يجعل أداء الجامعات المغربية ضعيفا والبحث العلمي الحلقة الأضعف، بحيث يبقى نشاطا ثانويا في اهتمام الجامعات، مما أدى وسيؤدي على ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة في غياب إستراتيجية واضحة، توجه البحث العلمي بالجامعات المغربية لخدمة التنمية، إضافة إلى انشغال أساتذة الجامعة بالعملية التعليمية وأعمال المراقبة، مما فاقم أوضاع البحث العلمي، إذ أضحى لا يأخذ من وقتهم إلا نصيبا متواضعا، ما يدفع بالبعض إلى اختيار موضوعات بحثية ضعيفة ذات صلة باحتياجات ومشكلات المجتمع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نؤكد على ضرورة جعل الجامعات المغربية تربط البحث العلمي باحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدماتية للمجتمع، وتعمل على تشجيع الأساتذة بمختلف أصنافهم على إجراء البحوث العلمية التي تسهم في حل مشكلات المجتمع وتطويره مع تسهيل عملية التفرغ للعمل في البحث العلمي، سواء داخل الجامعة أو خارجها، وهذا لن يتأتى إلا بالإسراع في إخراج النظام الأساسي الخاص

بأساتذة التعليم العالي.

كما ندعو إلى الاهتمام أكثر والإنكباب بشكل جدي على تطوير قطاع البحث العلمي وتنويع آلياته، لاسيما وأن جائحة كورونا ساءلتنا جميعا، حيث وضعت قطاع البحث العلمي على المحك، لأنه يعد من أهم الركائز التي تعتمد عليها الشعوب في تحقيق التقدم ونيل المكانة والتقدير بين مختلف دول العالم، فكلما زادت الأبحاث العلمية القيمة التي تنضاف إلى العلوم المختلفة، كلما كان هذا في مصلحة الدولة وباحثيها والمؤسسة الراعية له، على اعتبار أن هذا القطاع هو الذي يخلق التميز بين الدول.

فالمغرب اليوم في حاجة ماسة إلى الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار، من خلال رصد الموارد المالية الكافية له والعناية بالرأسمال البشري، من خلال تحفيزه وتشجيعه على الخلق والابتكار، ولعل ما توصل إليه شباب المغاربة في ظل هذه الأزمة الصحية، خير دليل على أن بلادنا، ولله الحمد، تزخر بالكفاءات وبالطاقات البشرية التي لا ينقصها سوى التشجيع والتحفيز وضمان الالتقائية المفقودة وتجميع جهود الدولة، مع إيلاء العناية اللازمة من خلال العمل على تطويره عبر الرفع من موارده في الميزانية العامة وتقوية بنياته التحتية وتحديث هياكل البحث العلمي في الجامعات من مختبرات ومعدات علمية وتقنيات حديثة والاهتمام بالأساتذة الباحثين، بهدف الرفع من مستوى البحث ومن نجاعته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا جزيلا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم الواضح والشمولي، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، متفقون معكم.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن جودة التعليم الجامعي والنهوض بالبحث العلمي من الشروط الأساسية لتسريع مسار التنمية بالمغرب والدفع به إلى مصاف الأمم ذات التنافسية المستدامة، كما أنها من المحددات الجوهرية للنموذج التنموي، لكونها تساهم في تكوين وتحفيز الكفاءات الضرورية لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في القطاعين العام والخاص، مما يسمح بإنتاج مستمر للمعرفة والتكنولوجيا، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انبثاق مجتمع مبتكر ومزدهر ومندمج في اقتصاد المعرفة.

غير أنه إذا تمعنا في وضعية الكليات والمعاهد الجامعية، نجدها تعيش العديد من الإكراهات، تتمثل أساسا في ضعف الموارد البشرية، سواء تعلق الأمر بالأساتذة أو الموظفين، لاسيما بالنسبة للمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، التي تعرف تزايد عدد الطلبة كل سنة، الأمر الذي يؤدي إلى الاكتظاظ بشكل ينعكس سلبيا على جودة التحصيل، بل ويجعل جامعتنا تتذيل التصنيف العالمي مقارنة مع نظيراتها بصورة لا يمكن قبولها في مغرب الألفية الثالثة، خاصة بالنظر إلى المنجزات التي تم تحقيقها في عهد جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

لذا، نعتقد بأنكم، السيد الوزير المحترم، ستعملون جاهدين على تنزيل توصيات تقرير النموذج التنموي الجديد بشأن تحديث مؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة والعمل على الرفع من حسن أدائها، رغم أن المهمة لا تبدو سهلة لما تعرفه بعض المؤسسات الجامعية من خروقات في مجال التسيير.

وندعوكم بهذه المناسبة أن تتدخلوا لمعالجتها، ولكم في النتائج التي خلص إليها المجلس الأعلى للحسابات خير دليل على حجم المشاكل التي تعتري منظومة قطاع التعليم العالي، وبشكل خاص البحث العلمي، رغم أن بلادنا تزخر بكفاءات عالية أثبتت جدارتها العلمية في العديد من المحافل الدولية، وهي تفتخر بكونها خريجة المدارس والمعاهد العمومية، الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل عن أسباب إخفاقنا في تطوير آليات البحث العلمي في جامعاتنا الوطنية، هل يعزى الأمر إلى قلة الموارد المالية لتمويل مشاريع البحث؟ أم أن المسألة تتعلق بسوء تدبير هذه الموارد، نظرا لأن القائمين عليها يفتقدون آلية الحكامة والتقنيات الكفيلة بتطوير أعمال البحث وتوسيع دائرة الباحثين الذين يستطيعون خلق القيمة المضافة للنسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا ؟

السيد الوزير المحترم،

نعلم بأنكم تحيطون بهذه الأمور نظرا لتجربتكم الصلبة في التسيير، ولدينا اليقين بأنكم عازمون على القيام بالإصلاحات اللازمة لإنقاذ جامعتنا من الأعطاب التي تنخر كيانها، ومن أهم الجوانب التي يجب من وجهة نظرنا العمل على تحسينها، الجانب المتعلق بالتوظيف في إطار أستاذ التعليم العالي مساعد، بحيث نلاحظ تخبطا في بعض المباريات التي يتم الإعلان عنها، فمن جهة:

أولا، غالبا ما يتم إجراء المباراة في شهر نوفمبر، دجنبر، من أجل تجنب فقدان المناصب المالية آخر السنة، في حالة عدم استعمالها من طرف المؤسسة، وهو الأمر الذي يثير اضطرابا على مستوى تعيين اللجان وتمكين أعضائها من الملفات لدراستها في وقت مناسب، فيتم إجراء المباراة بصورة ارتجالية بسبب انشغال الأساتذة بالتدريس والتأطير في هذه المرحلة من السنة.

ومن جهة ثانية، يتم توزيع المناصب المالية على كافة المؤسسات الجامعية

دون تحديد الأوليات لا من حيث الخصاص ولا من حيث الأولويات، وهذا أمر نعتقد بأن تدبيره يتم بشكل مبسط وفق لوائح تحدد عدد الأساتذة الممارسين بما يناسب عدد الطلبة المسجلين في التخصصات التي تعرف إقبالا من طرفهم، مع العلم بأنه توجد تخصصات لم تعد تستهوي الطلبة، ربما لأنها لا تتيح لهم إمكانية الحصول على وظيفة، كما أنه بالنسبة لهياكل البحث، يجب تحفيز المختبرات بمنحها مناصب مالية لتوظيف الأساتذة المتخصصين لتمكينها من الرفع من قدراتها في مجال البحث، لأنها تقدم إنتاجا علميا متميزا عن غيرها التي لديها ضعف في الإنتاج.

وفي هذا السياق، نريد السيد الوزير المحترم، أن نثير بعض الملاحظات:

- **أولها،** هو على مستوى التأخر في برمجة الدخول الجامعي لسنة 2021، والذي تم الإعلان عنه متأخرا بشهر عن السنوات السابقة؛
- **ثانيا،** على مستوى التأخر في مواعيد افتتاح الجامعة؛
- **ثالثا،** ارتفاع معدلات الهدر الجامعي؛
- **رابعا،** ارتفاع في مدة بطالة خريجي الجامعات.

وكل هذه الوقائع وغيرها تجعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة، نثير انتباهكم إزاء واقع الجامعة المغربية ومستقبل الأجيال القادمة، ونلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، الحرص على ضمان استقلالية مؤسسات التعليم العالي، ونتمنى لكم، السيد الوزير المحترم، كل النجاح في مهامكم لما فيه الخير للوطن.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الأستاذ الكيحل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

هو لابد من أن نعترف أن هذه الحكومة لها مجموعة من الفرص يجب أن تستثمرها، ولها تحديات يجب أن تحول هذه التحديات إلى فرص.

الفرصة الأولى: هي نموذج تنموي جديد؛

ثانيا، برنامج حكومي بوعود وآفاق، أغلبية منسجمة قوية، قانون الإطار، رؤيتكم الإستراتجية، إنتائكم إلى هذا القطاع تدبيرا وتأطيرا.

التحديات، تحدي الجودة، أي جودة التربية والتعليم، عبر تحدي آخر هو تجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق الشغل، عبر تحدي أساسي الذي فرضته الجائحة، وهو تحدي الرقمنة والتعليم عن بعد، عبر كذلك تحدي أساسي جاءت به الحكومة وهو المقاربة التشاركية، هذا القطاع يحتاج إلى مقاربة تشاركية من خلال استغلال الأطر والكفاءات الموجودة في هذا القطاع، النقابات، الأساتذة، هذه مجموعة من الكفاءات مستعدة لأن تكون إلى جانب القطاع والحكومة في عملية الإصلاح، إصلاح صورة الجامعة، لا يمكن أن نختزل صورة الجامعة في بعض السلوكات وبعض الانحرافات التي تصبح هي الواقع المهيمن.

وزير التعليم العالي، الجامعات يجب أن تدافع عن فضيلة رجل التعليم العالي، وعن الجامعة وعن حرمة الجامعة، كذلك تحدي تنزيل أو استكمال ما جاءت به الحكومة السابقة والموقف من النظام "Bachelor" اللي كان أنه هاذ السنة تخصو يدخل بشكل نهائي، والارتباك اللي خلقو هاذ الموضوع على مستوى إصلاح التعليم العالي، ولنصل إلى تحدي الأوضاع المادية والاجتماعية لرجال التعليم العالي منذ 97 والعملية متوقفة، نظام أساسي فيه نقاش، النقابة عندها تصور، فكل مقاربة، كل حكومة كتجيب مقاربة في إصلاح هاذ الموضوع، وبالتالي نقولو أنه رجال التعليم كيقومو بأدوار نضالية اليوم على مستوى الجامعة، الناس تتشتغل على مستوى الماستر وعلى مستوى الدكتوراه بدون تعويض، متطوعين، الشيء اللي كيخلي نوع من التباين، كاين جامعات ومؤسسات جامعية فيها عشرة ديال (les masters) أولادنا تيقراو، وكاين جامعات ما كيديروش الناس فيها (les masters)، لأنه كيلقى راسو ما فيها عندو حتى شي تحفيز أو شي حاجة اللي غتزيدو لا فوضعيتو الإدارية ولا وضعيتو المادية.

لذلك، مآل النظام الأساسي أمر يسائلنا، في انطلاق عملية الإصلاح، لنصل إلى تحدي البحث العلمي وتحدي الخريطة الجامعية في إطار نوع من التوازن ومحاربة التفاوتات المجالية، لأنه كاين تكدس في جهات وخصاص في جهات أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي، التأكيد على النقط التالية:

أولا، نثمن عاليا مجهودات الحكومة السابقة لتأهيل وإصلاح منظومة التعليم العالي، ونتمنى صادقين أن يتواصل مسار الإصلاح بنفس مماثل أو أفضل، خاصة وأننا دخلنا مرحلة تنزيل الإصلاح البيداغوجي الجديد، نظام

البكالوريوس، مما يستوجب منظورا شموليا للإصلاح، نعتقد أن مدخله هو مراجعة عميقة للتشريعات المؤطرة للتعليم العالي؛

ثانيا، غياب الجامعات في بعض الجهات والكليات المتعددة التخصصات بعدد من الأقاليم، وفي ظل الجهوية المتقدمة المنشودة، نتطلع السيد الوزير إلى عدالة مجالية وإنصاف جهوي من خلال إحداث أقطاب جامعية جهوية مندمجة في كل جهة، إنصاف الجهات التي تفتقر إلى جامعات قائمة الذات، وتطلعنا كبير أيضا إلى تعميم شبكة النواة الجامعية في الأقاليم البعيدة عن مراكز الجامعات.

ولأن "الشيء بالشيء يذكر"، نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل المشاريع المصادق عليها في الولاية السابقة والمتعلقة بإحداث كليات متعددة التخصصات بتنغير وزاكورة وميدلت، كمدخل لتحقيق المطلب الرئيسي وهو إحداث جامعة قائمة الذات بجهة درعة-تافيلالت؛

ثالثا، إشكالية ضعف الخدمات الاجتماعية بالقطاع حقيقة ثابتة، السيد الوزير، لهذا نؤكد مجددا على ضرورة تعميم المنحة ومنحها وفق معايير اجتماعية ومجالية منصفة، وضرورة العمل على إيجاد حلول آنية وشاملة لإشكالية الأحياء والإقامات الجامعية؛

رابعا، السيد الوزير، من الاختلالات التي يعرفها قطاع التعليم العالي، الاكتظاظ في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، والتي يلجها 87% من مجموع الطلبة الحاصلين على الباكالوريا، وكذلك الهدر الجامعي، إذ ينقطع عن الدراسة 47.2% من الطلبة دون الحصول على أي شهادة.

وفي هذا الإطار، نسائلكم، السيد الوزير، عن تصور الحكومة لضمان تناسب التكوينات والتخصصات مع متطلبات سوق الشغل، وبالتالي تخفيض معدل البطالة في صفوف حاملي الشواهد؛

خامسا، السيد الوزير، من الدروس المستلهمة من أزمة جائحة كورونا، هي ضرورة رسم سياسة واضحة المعالم للبحث العلمي والابتكار والرفع من ميزانيته، للأسف هذا لم نسجله لا في البرنامج الحكومي ولا في مشروع قانون المالية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة لفريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن جزء هام من موقفنا من الدخول الجامعي الحالي، بسطناه أمام السيد الوزير، أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية، ويهمنا اليوم التذكير بالملاحظات الأساس التالية:

أولا، هناك ضبابية لدى الفاعلين في المنظومة في رؤيتهم لتفعيل الإصلاح الجامعي الموعود، خصوصا أمام استمرار صمت الوزارة عن نظام "Bachelor" الذي تم الشروع في العمل به في بعض الجامعات دون الأخرى، وهو ما يطرح إشكالية القطائع في الإصلاحات الكبرى في بلادنا؛

ثانيا، تجربة الكليات المتعددة التخصصات بحاجة إلى تقييم، لأن السؤال المطروح وهو جودة العرض الجامعي، فالعديد من تلك الكليات هي أقرب إلى الثانويات منها إلى كليات أو جامعات، وهو الأمر الذي يعكس غياب رؤية بعيدة المدى حولها؛

ثالثا، تجربة تحويل المناصب المالية في عمليات توظيف الأساتذة هي أيضا بحاجة إلى مراجعة، لأنها ساهمت في تراجع الجودة، وسيؤدي استمرارها إلى تحنيط الجامعات المغربية؛

رابعا، المكتب الجامعي للأعمال الاجتماعية، بحاجة إلى مراجعة جذرية لبرامج عمله ولأساليب اشتغاله، لتفادي البيروقراطية والارتجال، كما أنه مطالب بالتجاوب مع ملاحظات واتصالات ممثلي الأمة؛

خامسا، لا إصلاح دون إشراك الأساتذة والطلبة، لذلك نقترح على الوزارة وضع منصات مفتوحة للحوار والتواصل مع هاتين الفئتين بغية تملك الإصلاح، وعلاوة على ذلك، يجب إيلاء عناية خاصة بالأوضاع الاجتماعية للأساتذة، لأن التحفيز هو الذي سيمكن من عودة الأساتذة إلى البحث العلمي الرصين، كما أنه لا يعقل أن تظل ترقية الأساتذة متوقفة منذ سنتين؛

سادسا، قرار التعليم الحضوري هو الذي أنقذ الموسم الجامعي الحالي بعد سنتين من التعليم عن بعد، حيث أظهرت الجائحة مشاكل بنيوية لدى الجامعات، ولأن المشكل ليس هو إعداد استوديوهات فالكليات، المشكل الحقيقي في كون شريحة واسعة من الطلبة لا تتوفر على الإمكانيات الكافية للولوج إلى تلك المنصات بفعل الأوضاع الاجتماعية؛

سابعا، مطلب جماهير الطلبة وعائلاتهم اليوم، ونحن نساندهم في ذلك، هو تعميم المنحة الجامعية والرفع من عدد الطلبة المستفيدين منها، وذلك عبر الزيادة في الإعتمادات المرصودة لها مع الحرص على العدالة المجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

التعقيب ما قبل الأخير لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على أجوبتكم.

نحن نريد فقط أن نؤكد على ما يلي:

لا يمكن أي إصلاح جامعي القفز على الهوة الكبيرة ما بين التكوينات الجامعية والتطورات التي يعرفها سوق الشغل، ولاسيما في أوساط الخريجين الذين يعانون البطالة وصعوبة الولوج إلى سوق الشغل، بسبب عدم ملاءمة التكوين لمتطلبات التشغيل.

كما لا يمكن لأي إصلاح بلوغ أهدافه دون الاستفادة من دروس أزمة كورونا التي كشفت صعوبات كبيرة عاناها الطلبة للتمدرس عن بعد، نظرا لضعف إمكانياتهم المالية للحصول على الأدوات والاشتراكات الضرورية لربطهم بالدروس والخزانات، وتمكينهم من الحصول على المعلومات والبحث بالوسائط الإلكترونية، مما يقتضي تسريع عملية رقمنة الجامعة المغربية وتوفير إمكانيات للطلبة والأساتذة.

لا يمكن أيضا للإصلاح أن يبلغ مداه، دون إشراك المستهدفين للإصلاح وهم الطلبة، وكذلك قادة الإصلاح ومنجزوه وهم الأساتذة والأساتذة الباحثين، بمراجعة القوانين المتعلقة بأنظمة الموظفين بالجامعة والأساتذة بالتعليم العالي.

السيد الوزير،

لا إصلاح دون إمكانيات مالية للاستثمار في التجهيزات وإحداث مركبات جامعية وكذلك في الموارد البشرية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر تعقيب لمجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نثمن ردودكم وتفاعلكم الرصين مع الأسئلة الموجهة، ونقدر طموحكم وشغفكم وتطلعكم لإصلاح أعطاب الجامعة المغربية، فأنتم ابن بار من أبنائها البررة.

لكن، موضوع المنح الجامعية موضوع اجتماعي لا يمكن المزايدة فيه، فلا أعتقد أن أحدا في هذه القاعة لم يتلق تظلمات أو استعطافات من لدن مجموعة من الطلبة والطالبات تتعلق بالحرمان من المنحة الجامعية، رغم الاستحقاق الاجتماعي، الفقر، العوز، الهشاشة ومحدودية الدخل.

الحكومتين السابقتين، السيد الوزير، أبصمتا على قرارات جريئة ومهمة في هاذ الإطار، بحيث تم إلغاء مرسوم 1974 والرفع من مقدار المنحة إلى مبلغ 633 درهم في الشهر عوض عن 394 درهم بالنسبة للإجازة، وإلى 733 درهم بالنسبة للماستر و1215 درهم بالنسبة للدكتوراه، بمقتضى مرسوم 2012، وتم توسيع قاعدة الممنوحين من 217.000 إلى 394.000 خلال موسم 2021، علما أن هذه النسب تبقى ضعيفة مقارنة مع عدد الطلبة في التعليم العالي، اللي بلغ هاذ العام 1.177.000 طالب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

ما تتفضلو للمنصة حتى تأذن لكم الرئاسة، طلبو الإذن.

أربعة دقائق، السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أولا، كنشكركم على التعقيب وعلى الأسئلة.

المشكل ديال التعليم العالي هو المغاربة كلشي كيفهمو فيه، الرهان الأول اللي عندنا فهاذ الرؤية، فهاذ الحكومة هاذي، هي خصنا نرجعو الثقة للجامعة المغربية، كنساو بأن البلاد ديالنا وصلت لهاد النقطة هاذي اللي فيها اليوم بفضل الجامعة المغربية، ما جبناهومش من شي بلاصة أخرى، تخلقو هنا، (donc) نشوفو نص الكاس النص خاوي والنص عامر، مرة مرة خصنا نشوفو فيه حتى هو عامر.

كاين إكراهات كبيرة وكاين تحديات كبيرة، خصنا نتعاونو عليها كلنا باش نوصلو للهدف المنشود، وهو بلادنا تولي من الدول المتقدمة، وهاذي تنظن نقدرو نوصلو لها إلى اتفقنا جميع باش نخرجو هاذ القطاع من شي مكانة اللي فيه اليوم، ويمشي للمكانة متقدمة اللي إن شاء الله نوصلو لها، لأن كاينة رؤية جديدة، وكيفما قالها السيد المستشار، تحديات كبيرة ولكن هي فرص كبيرة، والرقمنة، إن شاء الله، تتكون إلى نجحنا فيها غادي ربما توصلنا للنقطة اللي بغينا.

أنا بغيت نأكد بأن إلى كانو شي إلتزامات من قبلي، من طرف الوزراء اللي من قبلي، هي التزامات تنوفاو بها، كاينة الاستمرارية.

اللي بغيت نأكد عليه هو واحد النقطة شرتو لها، ديال الترتيب العالمي، اليوم الجامعة المغربية عندها ترتيبات إلى شفتو التمويل اللي عندها، أنا كنخليكم تحسبو 14 مليار درهم سنويا بالنسبة للمالية ديالها، وقسموها على 1.177.000 طالب وغادي يجيكم الحساب، عشرة ديال الأضعاف فتركيا.

تنظن بأن الترتيبات اللي عندنا اليوم تقدمنا، إلى باقي نعقل فـ 2014 كانت جامعة وحدة، جامعة مراكش، اللي حصل لي الشرف باش نترأسها، اليوم عندنا 5 ديال الجامعات اللي داخلين فالترتيب العالمي، نقدر ونقولو ما كافيش، واحنا تنغيرو على بلادنا ونقولو هاذ الترتيب هذا ما كافيش، ولكن رؤساء الجامعات والأساتذة الجامعيين والإداريين والتقنيين راهم كيديرو كلشي اللي عندهم باش يوصلو الجامعة المغربية اللي واصلة ليه اليوم،

وتنتمناو إن شاء الله بأن خصنا نمشيو أكثر من هاذ الشي.

البحث العلمي مشينا فواحد الاتجاه، راكم شفتو فالنموذج التنموي فالبرنامج الحكومي، غادي نديرو دكاترة من الجيل الجديد باش نحاولو نرجعو للبلاصة ديالنا اللي كنا فيها 20 عام، 25 عام من قبل.

جيل جديد يكون عندو معايير دولية باش فين ما خرج دكتور يخرج بمعايير دولية، وهاذ الدكتور هو اللي غادي يدخل كأستاذ جامعي وهو اللي غادي يقري لينا الطلبة اللي تكلمنا عليهم قبيلة، اللي غيوليو أساتذة فالتعليم الابتدائي والثانوي.

مشينا فنظام أساسي اللي كنخدمو فيه مع النقابات، ماشي غادي يكون غير الأساتذة، حتى الموظفين والتقنيين، النظام الأساسي اللي خصو يجمع لينا كلشي، باش نعرفو كيفاش نحفزو الأساتذة والموظفين ديالنا.

بغينا نتكلمتو على "Bachelor" وتكلمتو على.. بغينا نظام شمولي مندمج، المجلس الأعلى غادي يعطينا الرأي ديالو، واحنا خدامين فيه مع رؤساء الجامعات باش يكون نظام شمولي..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

شكرا.

بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هته الجلسة.

شكرا لمساهمة الجميع.

رفعت الجلسة.

الملحق:

تعقيب المستشار السيد خالد السطي على السؤال الموجه للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حول معيقات الدخول المدرسي والحلول المقترحة، سلم مكتوبا لرئاسة الجلسة.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

خلال ولاية هذه الحكومة، ستحل علينا الذكرى العشرين لإقرار نظام أساسي لموظفي التربية الوطنية والذي حمل في طياته العديد من الاختلالات والنقائص التي أفرزت العديد من الفئات المتضررة التي ظلت تناضل منذ 2003 إلى اليوم، قبل أن تنضاف لها فئات جديدة صارت خاضعة لأنظمة أساسية قالت عنها الحكومة أنها ليست لا قانون ولا مرسوم ولا قرار.

وبالمناسبة، السيد الوزير، كانت نقابة الجامعة الوطنية لموظفي التعليم التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سباقة إلى التنبيه من ثغرات وتراجعات النظام الأساسي المذكور، خصوصا وأنها لم تشارك في التوقيع على اتفاق 13 مايو 2002 الذي جاء بمرسوم 2003 والذي أجهز على تطلعات وانتظارات الأسرة التعليمية، لكنها في نفس الوقت قامت بواجبها في التنبيه والتحذير وتقديم مقترحات للتجويد، لكن عقلية الإقصاء والحسابات الضيقة انتصرت لصالح أطراف لكنها صبت في غير صالح رجال ونساء التعليم مع كامل الأسف.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أغتنم هذه الفرصة لتذكيركم جميعا أن عددا من الوزراء الذين تعاقبوا على هذه الوزارة حاولوا تعديل أو إصدار نظام أساسي بديل للأسرة التعليمية يصلح الثغرات والتراجعات وينصف كافة المتضررين والمتضررات وما أكثرهم، لعل منهم (أطر الإدارة التربوية "إسناد ومسلك"، حاملي الشهادات الجامعية، المقصيين من خارج السلم، الدكاترة بالقطاع، ملحقي الاقتصاد والإدارة والملحقين التربويين، مستشاري التوجيه والتخطيط، المساعدين التقنيين والإداريين، المفتشين التربويين، الأساتذة المبرزين والمستبرزين وضحايا النظامين الأساسيين، الممونين، العرضيين سابقا...، ناهيك عن أطر مشتركة أخرى تعاني في صمت كالمتصرفين والتقنيين).

لكن، للأسف الشديد لم يصدر أي نظام أساسي محفز ودامج لكل العاملين بالقطاع على غرار هيئة كتابة الضبط، بل إن وزيرا سابقا أكد في فبراير 2015 أمام أنظار مجلسنا هذا "أن مسودة النظام الأساسي الجديد لأسرة التربية والتعليم جاهز وسيتم قريبا إخراجها للوجود"، وها هي قد مرت سنوات ولم تخرج لا المسودة ولا المرسوم لحيز الوجود، مما ساهم في استمرار الاحتقان والتوتر ولعل آخر واقعة حدثت أمام مقر وزارتكم هو قمع وقفة احتجاجية للأساتذة حاملي الشهادات العليا واعتقال أستاذين ذنبهما وزملاءهما هو المطالبة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع الوزير السابق فيما يخص الترقية وتغيير الإطار.

لذا، نلتمس منكم، السيد الوزير، إعمال منطق العقل والحكمة والاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة والابتعاد عن منطق الضبط والتحكم والترهيب، لأن الاعتقال والمحاكمات لن تحل المشكل بل ستعمقه، وبالمناسبة فقد أصدرت النقابة التي أمثلها بيانا استنكاريا وتضامنيا مع الأساتذة المتضررين ونجدد مطالبتنا بالإفراج عن الأستاذين المتابعين في حالة سراح...

السادة الحضور الكريم،

فبالعودة إلى إشكالية النظام الأساسي المنشود، فوجئنا جميعا بإصدار أنظمة أساسية لموظفي الأكاديميات في مخالفة صريحة لقانون الأكاديميات نفسه الذي ينص على إصدارها بمراسيم.

قبل أن نسمع منكم، السيد الوزير، عزمكم على إصدار نظام أساسي خاص بالمدرسين بما في ذلك أطر الأكاديميات الجهوية أو الأستاذة المتعاقدين، وهذا أمر غريب لم نسمع عنه من قبل، فمع من تم التشاور في هذا القرار الغريب الأطوار لأن القطاع في حاجة إلى دمج وتجميع الأطراف العاملة فيه وليس إلى تفريق وبلقنة، وهنا لابد من تنبيهكم السيد الوزير من مغبة الاستفراد بقرارات تخص الأسرة التعليمية كما فعلتم في مسألة تسقيف سن التوظيف وخلقتم مشاكل كان بلدنا وجامعاتنا في غنى عنها.

لقد شهدت هذه العشرين سنة صدور العديد من الأنظمة الأساسية لفئات من الموظفين تتميز كلها بفوائد وضمانات وامتيازات أكثر مما يوفره النظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية رغم جسامة المهام التي يقوم بها موظفو التربية الوطنية، ورغم الخصوصيات الصعبة التي يشتغلون فيها، فنظام الأجور جد محدود ومنظومة التعويضات جد هزيلة مقارنة بالمهام وبباقي القطاعات والمسارات المهنية شبه مغلقة، ونظام الترقي لا يطابق خصوصيات القطاع الذي يفترض فيه تشجيع الترقي بالشهادات والتكوينات.

الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب ومعه الجامعة الوطنية لموظفي التعليم، ظل لسنوات يجدد ككل سنة مطالبته بإقرار نظام أساسي عادل ومنصف وموحد لكافة الأسرة التعليمية ويعتبره المدخل الرئيسي لمعالجة الإشكالات المرتبطة بالموارد البشرية.

واليوم وبحكم الأهمية البالغة لملف التربية والتكوين إلى درجة أنه ثاني أولوية بعد الوحدة الترابية للمملكة، ورغم ارتفاع ميزانية القطاع سنويا إلا أن هذا لا ينعكس بالإيجاب على العنصر البشري والذي يرجع له الفضل في تكوين وتربية وتدريس الذين يشرعون ويدبرون الشأن العام وطنيا ومجاليا.

لذا، آن الأوان لرد الجميل وجعل دخل المدرس الأعلى في المتوسط الوطني على غرار ما فعلت دول كسنغافورة التي احتلت المرتبة الأولى عالميا وفق تقرير "دافوس" الأخير ودولة قطر الأولى عربيا والخامسة عالميا حيث اهتمت الدولتان بالمدرس وجعلت مهنة التدريس ذات قيمة معنويا وماديا ،وهذا يفرض علينا السيد الوزير أن نجعل للأسرة التعليمية قانونا خاصا، وليس نظاما أو مرسوما، يميز رجال ونساء التعليم عن باقي الوظائف وأن يكون هذا القانون خارج النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية لأن خصوصية قطاع التعليم لا توجد في أي قطاع آخر على أن تخصص الحكومة لهذا المشروع ميزانية تليق برجال ونساء التعليم..

وقبل ذلك، السيد الوزير، الإنصاف يتطلب الإفراج عن المراسيم المتفق بشأنها خصوصا ما تعلق بالإدارة التربوية، "مسلك" و"إسناد" وحاملي الشهادات الجامعية والمكلفون خارج إطارهم الأصلي ومستشاري التوجيه والتخطيط والدكاترة...

الإنصاف يقتضي الاستماع لنبض الشغيلة والاستجابة لمطالبها العادلة والمشروعة وليس فض الوفاء واعتقال الأساتذة..

أيضا، السيد الوزير،

ملف الأساتذة أطر الأكاديميات أو المتعاقدون أصبحوا 119.000 وهو بمثابة قنبلة اجتماعية تهدد السلم الاجتماعي والزمن المدرسي، مما يتطلب منكم بذل مجهود من أجل إدماجهم في القطاع، على غرار زملائهم، وتمكينهم من كل الامتيازات التي لدى زملائهم الذين تم توظيفهم وطنيا وليس جهويا.

شكرا لكم جميعا

والله يرحم اللي قرانا.